وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

دور جودة المعلومة المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة تطبيقية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية – سعيدة –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان:علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

إعداد الطالب:

- سعيدي بن عومر.

تحت إشراف:

- أ.د حرمل سليمة.

لجنة المناقشة:

الدكتور: حريق خديجة.....رئيسا

الدكتور: حرمل سليمة .....مشرفا و مقررا

الدكتور: قدوري هدى سلطان.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2020-2019

إهداء

الحمد الله الذي جعل العلم نورا يهتدى به ليخرج الناس من الظلمات إلى النور،ويرفع صاحبه درجات وصلِ اللهم وسلم على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، من هذا المقام أنحني تواضعا وعرفانا أمام كل من أنار دربي وسدّد خطايا ووجهني إلى طريق العلم والمعرفة، إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي.

إلى من دقق عملي وتصفح أوراقه **الأستاذة حرمل سليمة**.

إلى وطني الغالي الجزائر الحبيبة التي هي بحاجة إلى:

أقلام ترفعها

وقلوب تحبها

وصدور تحميها

و سواعد تبنيها

إلى وطني الغالي أهديها.

سعيدي بن عومر

شكر و عرفان

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات حمدا يليق بعظيم سلطانه وبجلال وجهه وبفضله تتحقق الأمنيات، يسّر البدايات،أكمل النهايات،فالحمد الله حتى يبلغ الحمد منتهاه.

الشكر كل الشكر إلى الأستاذة الكريمة " الدكتورة حرمل سليمة "

التى ساهمت وبشكل كبير في إنجاز هذا العمل المتواضع بتقديم النصائح والإرشادات والتوجيهات.

فلها مني فائق التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام الذين أفادوني

في الجانب الإحصائي لإتمام الفصل التطبيقي .

كما لا أنسى جميع موظفي المؤسسات الاقتصادية.

وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد .

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور و مساهمة جودة المعلومة المحاسبية في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث أصبحت هذه الأخيرة و المتمثلة أساسا في القوائم المالية ذات أهمية بالغة لاتخاذ القرارات المختلفة من طرف مستخدميها لاسيما القرارات المالية التي تساعد المسير المالي في إعطاء صورة حقيقية للوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرار المالي الرشيد في الوقت المناسب. حيث تضمن البحث ثلاثة فصول فأما الأول هو كمدخل عام لنظم المعلومات المحاسبية، والفصل الثاني تطرقنا من خلاله إلى الأطر النظرية للتحليل المالي وكيفية حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية بالاعتماد على المعلومات المحاسبية،

والفصل التطبيقي شمل دراسة قياسية لتبيان علاقة جودة المعلومة المحاسبية بالتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك باستخدام استمارة الاستبان لجمع البيانات ثم تحليل نتائجها و تفسيرها للتوصل إلى الدور الذي تؤديه جودة المعلومة المحاسبية في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

Abstract :

This study aims to feature the role and the contribution of the accounting information quality in the financial diagnosis process of the economic institution. The accounting information, which is mainly represented in the financial statements, has become extremely crucial for taking various decisions by its users, especially financial decisions that help the financial administrator in giving a real picture of the institution's financial state and make a rational financial decision at the right time.

This research includes three chapters in which the first is an introductory chapter to accounting information systems, and the second chapter deals with the theoretical frameworks for financial analysis and how to calculate the various ratios and financial indicators based on accounting information and finally, the applied chapter includes a standard study to show the relationship between the quality of accounting information and the financial diagnosis of the economic institution, and that by using the questionnaire form to collect data and then analyse its results and interpret them to arrive at the role played by the quality of accounting information in the financial diagnosis process of the economic institution.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	
توطئة	01
إشكالية الدراسة	01
فرضيات الدراسة	02
أهداف الدراسة	02
حدود الدراسة	02
متغيرات الدراسة	03
منهج الدراسة	03
مجتمع و عينة الدراسة	04
صعوبات الدراسة	04
الدراسات السابقة	04
الفصل الأول: مدخل عام لنظم المعلومات المحاسبية	
تمهيد	07
المبحث الأول: عموميات حول نظم المعلومات	08
المطلب الأول: البيانات والمعلومات	08
الفرع الأول: البيانات DATA	08
أولا: تعريف البيانات	08
ثانيا: خصائص البيانات	09
الفرع الثاني: المعلومة	09
أولا: تعريف المعلومة	09
ثانيا: الفرق بين المعلومة والبيانات	11

ثالثا: خصائص المعلومة	11
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النظام	13
الفرع الأول: تعريف النظام	13
الفرع الثاني: تصنيف النظم	14
أولا: التصنيف على أساس الطبيعة	14
ثانيا: التصنيف على أساس درجة تداخل النظام بالبيئة المحيطة به	15
ثالثا: التصنيف من حيث التركيب	15
الفرع الثالث: مكونات النظام	15
المطلب الثالث: نظم المعلومات	16
الفرع الأول: نظام المعلومات	16
أولا: تعريفه	16
ثانيا:أنواع نظم المعلومات في المنظمة	17
المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية	19
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظم المعلومات المحاسبية	19
الفرع الأول: مفهومه	19
المطلب الثاني: مخرجات نظم المعلومات المحاسبي	21
الفرع الأول: المعلومة المحاسبية	21
أولا: تعريفها	21
ثانيا: معايير جودة المعلومة المحاسبية	22
ثالثا: مقاييس جودة المعلومة المحاسبية	22
المطلب الثالث: تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية	24
الفرع الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبي	25
أولا: أساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبي	25
ثانيا: العوامل المؤثرة في عملية تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبي	27
ثالثا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي	27
خلاصة الفصل الأول	28

الفصل الثاني: الأطر النظرية للتشخيص المالي	
تمهيد	29
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشخيص المالي	30
المطلب الأول: التشخيص المالي	30
الفرع الأول: نشأه التشخيص المالي	30
الفرع الثاني: مفهوم التشخيص المالي	30
الفرع الثالث: أهداف التشخيص المالي	31
الفرع الرابع: الجهات المستفيدة من التشخيص المالي	31
أولا:المستفيدون من داخل المؤسسة	31
ثانيا:المستفيدون من خارج المؤسسة	31
المطلب الثاني: أدوات التشخيص المالي	32
المطلب الثالث: طرق وخطوات التشخيص المالي	33
الفرع الأول: طرق التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية	33
أولا:التشخيص التطوري	34
ثانيا:التشخيص المقارن	35
ثالثا:التشخيص المعياري	35
الفرع الثاني: خطوات التشخيص المالي	35
المبحث الثاني: التشخيص المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية	37
المطلب الأول: دورة حياة المؤسسة وأبعادها المالية	37
الفرع الأول:مراحل حياة المؤسسة الاقتصادية	37
المطلب الثاني: التشخيص المالي الاستراتيجي باستخدام مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن B.C.G.	38
المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام P.I.M.S	40
المبحث الثالث: أساليب التشخيص المالي	41
المطلب الأول: أسلوب التشخيص المالي الساكن – التقليدي –	41
الفرع الأول:التحليل المالي التقليدي.	42
أولا: الميزانية المالية.	42
ثانيا: التشخيص المالي الوظيفي.	47

المطلب الثاني: أسلوب التشخيص المالي المتحرك – الديناميكي –	52
الفرع الأول :جدول التمويل (جدول الاستخدامات والموارد).	52
أولا: تعريف جدول التمويل	52
المطلب الثالث: تحليل النتائج	55
الفرع الأول: تحليل جدول حسابات النتائج	55
أولا: التشخيص بواسطة الأرصدة الوسيطية للتسيير	55
ثانيا: الحسابات الوسيطية لجدول حسابات النتائج	55
ثالثا: الحسابات الوسيطية لجدول حسابات النتائج.	57
الفرع الثاني: تحليل نقطة التعادل	58
أولا: مفهومها	58
ثانيا:حساب نقطة التعادل.	59
خاتمة الفصل الثاني	61

الفصل الثالث: واقع دور جودة المعلومة المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية– سعيدة –	
تمهيد	62
المبحث الأول: تقديم الدراسة التطبيقية	63
المطلب الأول: منهجية الدراسة	63
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	64
أولا: مجتمع الدراسة	64
ثانيا: عينة الدراسة	65
المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية	65
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها	66
المطلب الأول: وصف خصائص العينة الإحصائية	66
الفرع الأول: اختبار ثبات الاستبيان	66
الفرع الثاني: الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان	67
المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة حسب البيانات العامة	72
الفرع الأول: وصف خصائص العينة الإحصائية من حيث الجنس	72

الفرع الثاني: وصف العينة الإحصائية من حيث السن	72
الفرع الثالث: وصف العينة الإحصائية من حيث المستوى التعليمي	74
الفرع الرابع: وصف العينة الإحصائية من حيث التخصص العلمي	75
الفرع الخامس: وصف العينة الإحصائية من حيث الخبرة المهنية	76
الفرع السادس: وصف العينة الإحصائية من حيث طبيعة الوظيفة	77
المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان	78
المطلب الرابع: اختبار فرضيات البحث – الدراسة –	90
خلاصة الفصل الثالث	95
الخاتمة العامة	96
قائمة المصادر و المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: أجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات	11
الجدول رقم02: خطوات التشخيص المالي	35
الجدول رقم 03: جدول التمويل الذاتي	54
الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	56
الجدول رقم 05: مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان	64
الجدول رقم 06: معامل ثبات الاستبيان	67
الجدول رقم 07: الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	68
الجدول رقم 08: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	69
الجدول رقم 09: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	70
الجدول رقم 10: الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع	70
الجدول رقم 11: معاملات الارتباط بين معدلات محاور الدراسة و المعدل الكلي لفقرات الاستبيان	71
الجدول رقم 12:توزيع العينة الإحصائية حسب السن	73
الجدول رقم13: توزيع العينة الإحصائية من حيث المستوى التعليمي	74
الجدول رقم 14: توزيع العينة الإحصائية من حيث التخصص العلمي	75
الجدول رقم 15: توزيع العينة الإحصائية حسب الخبرة المهنية	76
الجدول رقم 16: توزيع العينة الإحصائية حسب طبيعة الوظيفة	77
الجدول رقم 17: نتائج عبارات المحور الأول من الاستبيان	79
الجدول رقم 18: نتائج عبارات المحور الثاني من الاستبيان	82
الجدول رقم 19: نتائج عبارات المحور الثالث من الاستبيان	85
الجدول رقم 20: نتائج عبارات المحور الرابع من الاستبيان	87

الجدول رقم 21: تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير مدى وعي المؤسسات الاقتصادية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها على التشخيص المالي للمؤسسة	90
الجدول رقم 22: اختبار جودة النموذج	91
الجدول 23: تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير الخصائص النوعية الأساسية والخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المحاسبية على التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية	92
الجدول رقم 24: اختبار جودة النموذج	93
الجدول رقم 25: تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية على التشخيص المالي للمؤسسة	94
الجدول رقم 26: اختبار جودة النموذج	94
الجدول (27): تحليل الانحدار الخطي البسيط لعلاقة الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية بالتشخيص المالي للمؤسسة.	95
الجدول(28): اختبار جودة النموذج	96

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: تشغيل البيانات	10
الشكل رقم 02: خصائص المعلومة	12
الشكل رقم 03: تصنيفات النظم	14
الشكل رقم 04: مكونات النظام	16
الشكل رقم 05: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالأنظمة الفرعية الأخرى	21
الشكل رقم 06: أدوات التشخيص المالي	33
الشكل رقم 07: مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن	39
الشكل رقم 08: رأس المال العامل الصافي	50
الشكل رقم 09: تحديد نقطة التعادل بيانيا	59
الشكل رقم 10: توزيع حجم العينة حسب الجنس	72
الشكل رقم 11: توزيع العينة الإحصائية من حيث السن	73
الشكل رقم 12:توزيع العينة الإحصائية من حيث المستوى التعليمي	74
الشكل رقم 13:توزيع العينة الإحصائية من حيث التخصص العلمي	76
الشكل رقم 14: توزيع العينة الإحصائية من حيث سنوات الخبرة المهنية	77
الشكل رقم 15: توزيع العينة الإحصائية حسب طبيعة الوظيفة – المنصب –	78

المقدمة العامة

توطئة

لقد أضحت المعلومة المحاسبية في ظل التطوّر التقني الكبير ذات أهمية بالغة كونها نتاج لنظام المعلومات المحاسبي والذي يعمل على توفيرها بعد معالجة البيانات ذات الطبيعة المالية والمحاسبية للأطراف الداخلية من أجل التسيير الإداري والمالي من طرف الإدارة والمسيرين وكذلك الأطراف الخارجية المتمثلة في المستثمرين والبنوك والجهات الحكومية وغيرها من الأطراف ذات العلاقة، لهذا تعتبر المعلومة المحاسبية ذات أهمية كبيرة في توجيه وترشيد القرارات المختلفة لاسيما المالية منها بعد توظيفها واستعمالها في رفع و تحسين الأداء بصفة عامة والتشخيص المالي بصفة خاصة من أجل التعبير و التصوير الصادق للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، فالمعلومة المحاسبية وحتى توّفر الجو المناسب لاتخاذ القرار الصائب والفعّال بعد التشخيص المالي والهيكلي للمؤسسة يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية التي جاء بها مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي ترفع من مستوى جودتها كالدقة والمنفعة والقدرة على استعمالها في التنبؤ بالأحداث المستقبلية والحصول عليها في الوقت المناسب من طرف المنظمة أو المستثمرين باعتبارهم الأطراف الأكثر احتياجا لها، وتعتبرها مرجعا ومؤشرا هاما يساعدها في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية وبناء سياسة مالية سواء في المدى البعيد أو القريب، هذا ما جعلها موردا من الموارد الاقتصادية الهامة والضرورية للمؤسسة التي تحظى باهتماماتها وأولوياتها وفق مجموعة من الإجراءات والدراسات لتحصل عليها بأقل تكلفة ممكنة (الموازنة بين المنفعة والتكلفة).

- **الإشكالية العامة:**

من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم جودة المعلومة المحاسبية في نتائج التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. هناك علاقة ايجابية بين مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية) وعملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2. توجد علاقة بين الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.
3. يوجد علاقة إيجابية بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

- **أهداف الدراسة:**

1. تحليل دور جودة المعلومة المحاسبية في الحصول على نتائج التشخيص المالي في المؤسسة.
2. التطرق للإطار النظري والمعرفي لأساسيات التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.
3. توضيح الآليات المستخدمة في التشخيص المالي.
4. التشخيص المالي الاستراتيجي وأهدافه في المؤسسة الاقتصادية.
5. الاستدلال ببعض الدراسات السابقة التي تناولت علاقة المعلومة المحاسبية بالقرارات المالية المتخذّة استنادا من التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- **حدود الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة والتوصل إلى النتائج المرضية مرّت الدراسة بحدود مكانية وزمنية.

الحدود المكانية: خصّت هذه الدراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية سعيدة هي كالأتي:

- **مديرية مقاطعة الغاز المسال لولاية سعيدة**
- **مديرية التوزيع سوناطراك سعيدة**
- **الجزائرية للمياه سعيدة**
- **المؤسسة الوطنية لصناعة المواد الكاشطة سعيدة**
- **مطاحن سعيدة**
- **مصنع الاسمنت الحساسنة سعيدة.**
- **الديوان الوطني للتطهير.**

- **الشركة الجزائرية للتأمين CAAT**.

الحـدود الزمنيـة: امتـدّت فـترة الدراسـة ابتـداء مـن شـهر نـوفمبر حيـث تم جمـع المراجـع العلميـة اللازمـة لإثـراء موضوع البحث بالمعلومات والبيانات ذات العلاقة بصلب الموضوع.

أما الدراسة التطبيقية فقد كانت بدايتها من جوان حيث تم توزيع 67 اسبيان على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية للإجابة على أسئلتها من طرف موظفي المصالح المالية والمحاسبية.

➢ **متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: يتمل في جودة المعلومة المحاسبية الذي تمثله المحاور الثلاث من الاستبيان التي تقيس أساسا خصائص المعلومة المحاسبية الأساسية والثانوية وكذا الخصائص السلوكية ومدى إدراك المؤسسات الاقتصادية بتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية.

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

➢ **منهج الدراسة**

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع دون إهمال أو تقصير وحسب طبيعة موضوع البحث فقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال الاستعانة بما هو متاح من مختلف المصادر والمراجع من كتب ورسائل ودوريات التي لها علاقة مباشرة بصلب الموضوع.

أما الجانب التطبيقي فقد أُعتمد الأسلوب التحليلي عن طريق تحليل نتائج الاستبانة التي أعدّت لغرض جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث التي عرضت على مجموعة من موظفي مصالح المحاسبة والمالية لعدة مؤسسات اقتصادية.

➢ **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في مصالح المحاسبة والمالية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الكائن مقر نشاطها بالإقليم الجغرافي لولاية سعيدة، أما العينة الإحصائية تتمثل في 55 مفردة تضم مسؤولي وموظفي المصالح المالية والمحاسبة لهذه المؤسسات التي خصت للإجابة على أسئلة الاستبيان.

➢ **صعوبات البحث**

- صعوبة تحديد مجتمع الدراسة (المؤسسة الاقتصادية) وكذا عينة الدراسة وهذا راجع إلى عدم استقبال الطالب الباحث من قبل إدارات المؤسسات الاقتصادية نظرا لتفشى فيروس كورونا في الوطن وأخذ الإجراءات والتدابير اللازمة من طرف السلطات المركزية للحد من انتشاره.
- قلّة عدد الموظفين في المصالح المالية والمحاسبية لا يمكِّن من أخذ حجم العينة اللازم التي نتوصل من خلاله إلى نتائج جيدة.
- عدم الوصول إلى دراسات سابقة قامت بدراسة تأثر المتغير التابع (التشخيص المالي) بجودة المعلومة المحاسبية، فاعتمدنا دراسات قاست مدى تأثر متغيرات ذات علاقة مالية بجودة المعلومة المحاسبية.

➢ **الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى**: الدراسة التي قام بها عبد الباسط مداح التي تمثلت في أطروحة دكتوراه تحت عنوان **أثر جودة المعلومة المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة، سنة 2018 حيث حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي ظل تبني حوكمة الشركات.

حيث توصل للنتائج التالية:

1. بالرغم من وجود إدراك للعينة محل الدراسة بضرورة توفير الجودة في المعلومة المحاسبية إلا أن الأمر لازال يحتاج إلى المزيد من التكوين والتوعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها.
2. تعتمد المؤسسات الاقتصادية في صنع القرارات المالية على معلومات محاسبية ذات جودة هذا من أجل الوصول إلى نتائج جيدة .
3. تحقيق خاصية جودة المعلومة المحاسبية لا يقتصر فقط على خصائص المعلومة بل يتعدى إلى مدى تطبيق القوانين واللوائح و الالتزام بها التي أعدت هذه المعلومة.

- **الدراسة الثانية:** الدراسة التي نشرت من طرف حسين جميل غافل البديري في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية تحت عنوان **أثر جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها**، العراق سنة 2017، حيث حاول الإجابة على التساؤل التالي:

هل تؤثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم على قرارات مستخدميها؟

حيث توصل إلى ما يلي:

1. إن المعلومات تزداد أهميتها لدى مستخدميها كلما امتازت بالجودة.
2. يقصد بالجودة أن تمتاز المعلومة المحاسبية بالخصائص النوعية من قبل القائمين على نظام المعلومات المحاسبي وأن تتمتع بالدقة والمنفعة لكي تساعد مستخدميها على التقليل من حالة عدم التأكد وترشيد القرارات.
3. عدم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية من طرف الوحدات يؤدي إلى إعداد معلومات متفاوتة من وحدة إلى أخرى.
4. كلما كانت المعلومة ملائمة كلما أدى ذلك إلى توسيع إدراك مستخدم المعلومات.

- **الدراسة الثالثة:** الدراسة التي أقيمت من طرف عصام مُحَّد البحيصي في الجامعة الإسلامية غزة، العراق والتي نشرت في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) سنة 2011 تحت عنوان **دور المعلومة المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية،** حيث جاوب على التساؤل التالي:

ما دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية؟

وخَلُصَ إلى النتائج التالية:

1. معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات محاسبية من الشركات التي تتقدم إليها بطلب الحصول على ائتمان وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية المالية،قائمة الدخل،قائمة التدفقات النقدية.
2. من أجل الاعتماد على المعلومة المحاسبية التي تقدمها الشركات من الحصول على الائتمان يجب أن تكون على درجة من الإفصاح وزيادة دقتها والالتزام بأخلاقيات المهنة عند إعداد المعلومات المحاسبية.

- **الدراسة الرابعة:** الدراسة التي أعدها عبد الله سعيد المزراقي و صالح عبد الرحمن السعد بالسعودية تحت عنوان **أثر المعلومة المحاسبية وغير المحاسبية على القرار المتداول في السوق المالية السعودية،** والتي نشرت في مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة سنة 2010 من أجل الإجابة على **مدى أثر المعلومة المحاسبية وغير المحاسبية على قرار المتداول في السوق المالية السعودية.**

و توصل إلى النتائج التالية:

1. تعتبر المعلومات: ربحية السهم، نسبة نمو الأرباح، مضاعف سعر السهم،نسبة الأرباح التشغيلية أكثر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المتداولين تأثيرا على قرار المتداول في السوق المال السعودي.
2. تعتبر المعلومات: نمو وتطور الشركة، حجم الشركة، وكفاءة مجلس الإدارة أكثر المعلومات غير المحاسبية الخاصة بالشركة من وجهة نظر المحللين الماليين تأثيرا على قرار المتداول في السوق المالية السعودية.
3. تعتبر المعلومة: نسبة نمو الأرباح، ربحية السهم، نسبة الأرباح التشغيلية،مضاعف سعر السهم، الأرباح الموزعة، أكثر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المحللين الماليين تأثيرا على قرار المتداول في السوق المالية السعودية.

الفصل الأول

مدخل عام لنظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعتبر المعلومة المحاسبية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، بعد معالجة البيانات المالية والمحاسبية التي يتم جمعها وتبويبها وتصنيفها وتشغيلها بواسطة الموارد المادية المتمثلة أساسا في الأجهزة الالكترونية والبشرية والبرمجية كي يقدمها في شكل مجموعة من القوائم المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات الهامة المختلفة سواء في الجانب التسييري باستعمالها في حساب مختلف المؤشرات والنسب المالية لتحليل الهيكل المالي للمؤسسة أو الجانب الاستثماري والذي يخصّ المستثمرين والمساهمين.

المبحث الأول: عموميات حوّل نظم المعلومات.

المطلب الأول: البيانات والمعلومات.

يعتبر كل من لفظي البيانات **data** والمعلومات **information** من الألفاظ الشائعة الاستخدام في هذا العصر الذي يشهد ثورة معلومات لذا وجب تبيان مفهوم كل واحدة منهما على حدا .

الفرع الأول: البياناتData .

أولا:تعريف البيانات:

يمكن تعريف البيانات على أنها القيم الرقمية والنصوص التي لا يمكن الاعتماد عليها في لحظة ما في اتخاذ القرارات إلا بعد معالجتها[1]،وهي المادة الخام لنظام المعلومات التي يمكن أنّ تكون في شكل صورة ثابتة أو متحركة أو في شكل صوت.

كما يمكن القول: البيانات هي تلك الحقائق الأولية والإشارات التي يتم تجميعها وتسجيلها والتي تعّبر عن الأحداث موضع الاهتمام التي لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد تشغيلها ومعالجتها ويكمن أنّ تكون على شكل أرقام أو حقائق تاريخية تُتَرجم أنشطة وفعاليات المنشأة[2].

و عرّفت البيانات بأنها عبارة عن المادة الخام لأي نظام مهما كان نوعه ومجال استخدامه والمتمثلة في أرقام ورموز التي تعبر عن الأحداث والمعاملات التي يتطلب حصرها وتجميعها وتبويبها وتصنيفها وتسجيلها وتشغيلها واستخلاص وعرض النتائج[3].

---

[1]- علي عبد العزيز السيد وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي**، بدون طبعة، بدون دار النشر، جامعة القاهرة، ، ص 14.

[2]- أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص 06.

[3]- المدرس حسين جميل غافل البديري،**أثر جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،الكوفة العراق،العدد الأول،2017،ص 367.

ومما سبق، يمكن صياغة التعريف التالي:

البيانات هي الحقائق والمفاهيم المتمثلة في الأعداد والحروف الأبجدية والرموز والأشكال أو الصور التي يتم ترجمتها ومعالجتها آليا بواسطة الأجهزة، أو يدويا من قبل الإنسان لتتحول إلى معلومات مفيدة وذات جودة.

ثانيا: خصائص لبيانات

وتتميز البيانات بالخصائص التالية:

1. قيم مجرّدة تأخذ أشكالا مختلفة.
2. مواد خام لإنتاج المعلومات.
3. لا تستخدم في اتخاذ القرارات.
4. يمكن لها أن تكون قيّم فعلية كما يمكن أنّ تكون قيم تقديرية

الفرع الثاني: المعلومة information .

أولا:تعريف المعلومة.

1. هي حقائق وقيم مرتَّبة ومعالجة لها معنًى تؤدي إلى زيادة المعرفة، وتستخدم في اتخاذ القرارات من أجل تقليص حالة عدم التأكّد .
2. وهي النتائج المتوصل إليها بعد معالجة البيانات، فالبيانات بعد أنّ يتم إدخالها في نظام المعلومات تخضع لعملية المعالجة مثل التبويب والتحليل والتلخيص والعرض في تقارير مناسبة وملائمة لاتخاذ القرارات ذات الصلة في الوقت المناسب[1].

[1]- أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي، **مرجع سبق ذكره**، ص06.

يمكن إعطاء التعريف الشامل التالي:

المعلومات بمدلولها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي للمادة الخام (البيانات) التي تم تشغيلها وفق سير مراحل النظام المحاسبي أي أن المعلومة هي تكييف مقصود للبيانات وهذا ما يدّل هناك علاقة بين مفهومين ذا معنيين مختلفين وهما مفهوم المعلومات والبيانات .

نُلّخِص في الشكل التالي كيفية معالجة البيانات للوصول إلى المنتج النهائي (المعلومة) عن طريق نظم المعلومات للحصول على معلومات مفيدة وجاهزة للاستعمال.

الشكل رقم (01): تشغيل البيانات

المصدر: أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي، **مرجع سبق ذكره** ،ص06.

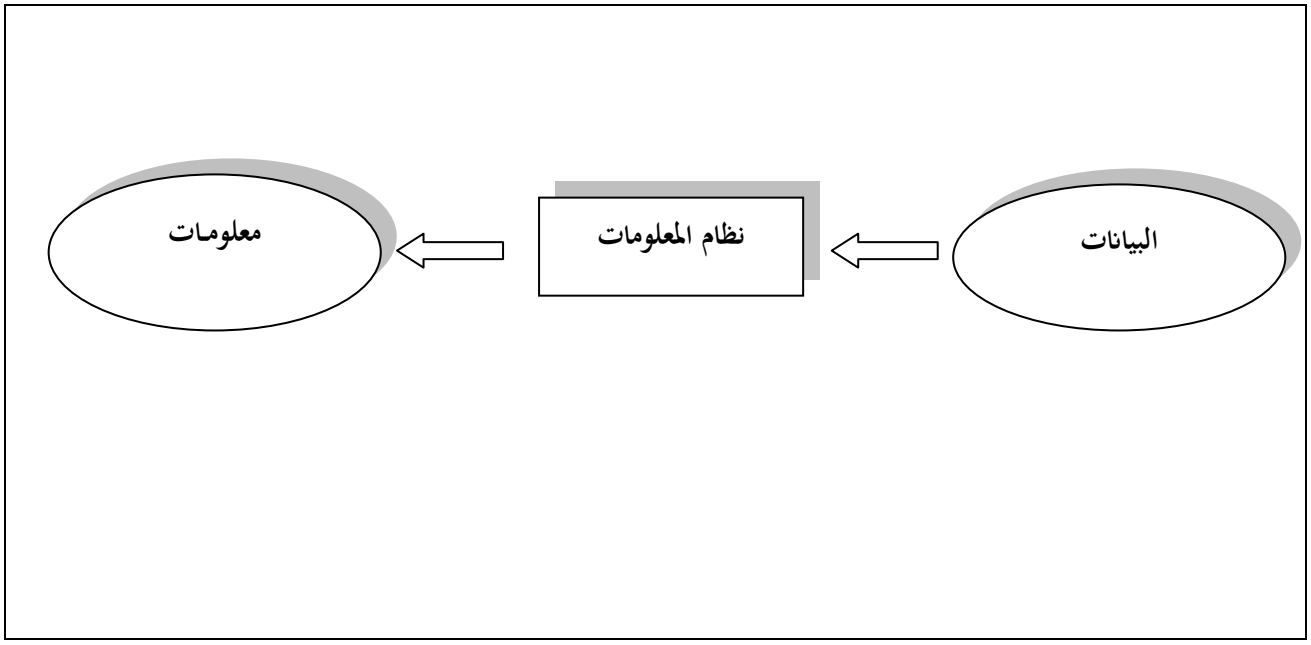

ثانيا: الفرق بين المعلومات والبيانات.

سنحاول التطرق لأهم الفروق والاختلافات بين المعلومة والبيانات من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين البيانات والمعلومات

	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
1	طبيعتها	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية	قيم وحقائق نهائية
2	موقعها في النظام	تمثل مدخلات النظام	تمثل مخرجات النظام
3	مصدرها	الخصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام وخارجه	يتم الحصول عليها من المستويات العليا داخل النظام
4	دلالتها	ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة	ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة
5	قيمتها الاقتصادية	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية
6	أثرها على القرارات	ليس لها تأثير مباشر على اتخاذ القرار.	ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة القرارات
7	العلاقة بين مفرداتها	مفردات مستقلة عن بعضها البعض ولايوجد رابط بينهما	ترتبط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة

ثالثا: خصائص المعلومات: حتى تلبي المعلومة بصفة عامة الهدف الأساسي لمستخدميها وهو اتخاذ القرارات الهامة من طرفهم، يجب أن تتوافر على الخصائص النوعية الأساسية المتمثلة في الملاءمة والتعبير الصادق و الخصائص الثانوية المعززة المتمثلة إمكانية التحقيق، التوقيت المناسب، وقابلية الفهم.

- **الملاءمة:** المعلومات المالية ذات الصلة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، بحيث تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما، إذ أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية مترابطة

- **التعبير الصادق:** تمثل التقارير المالية ذات الأغراض العامة ظواهر اقتصادية معبر عنها بالكلمات والأرقام، ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب ألا تكون ملائمة فحسب، بل يجب أن تمثل بأمانة(صدق) الظاهرة التي تدعي أنها تمثلها، و عليه فإن التعبير الصادق يعني تمثيل الظاهرة اقتصادي بدلاً من تمثيل صورتها القانونية فقط.
- **الموضوعية:** إمكانية تحقيق القيمة الناتجة عن استعمال المعلومة وعدم تحيزها وأنّ تعكس بصدق طبيعة ومضمون الأحداث المتوقعة فعلا[1].

أما الخصائص الثانوية المعززة فيمكن حصرها فيما يلي:

- **قابلية التحقيق:** تتمثل خصوصا في جمع وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح، خالية من الأخطاء والانحرافات. ناهيك عن ذلك يجب أنّ تغطي كافة جوانب المشكلة الهامة وتضمنها لجميع النواحي المطلوبة حتى يتمكن نظام المعلومات القيام بمهمته (المعالجة) بصورة مقبولة.
- **التوقيت المناسب**
- **قابلية الفهم**

الشكل رقم02: خصائص المعلومة.

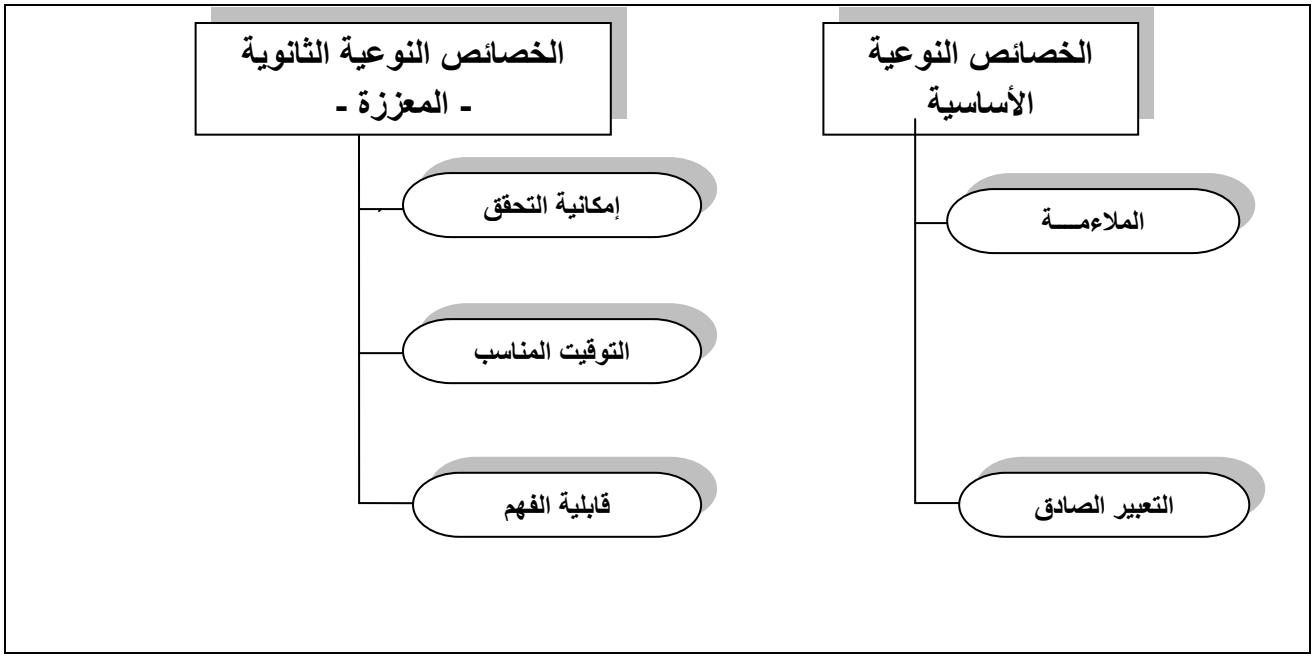

المصدر: علي عبد العزيز السيد وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص 20.

[1] – علي عبد العزيز السيد وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي**، بدون طبعة، جامعة القاهرة، ص 20.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حوّل النظام.

الفرع الأول:تعريف النظام:

لقد حاول العديد من الفقهاء والمفكرين والكتاب إعطاء تعريف في أدب الموضوع نذكر منها على سبيل الحصر المفاهيم التالية:

1. النظام مجموعة من العناصر والأجزاء المتكاملة مع بعضها البعض وفق علاقات وآليات معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين.[1]
2. النظام عبارة عن مجموعة من العناصر المادية كالحاسوب أو الشاشات أو خطوط الاتصال أو الورق وأدوات الكتابة والطابعة والمعنوية التي تتمثل أساسا في الخطط والبرامج والملفات التي تتضافر وتتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين طبقا لمجموعة من القواعد والإجراءات من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف في ظروف بيئية محيطة.[2]

من هذا التعريف نستخلص بأن النظام هو عبارة عن:

1. مجموعة من العناصر والوحدات.
2. مجموعة من العلاقات والروابط تُربط فيما بينها.
3. النظام مصمّم لانجاز هدف أو أهداف معينة.

[1]- منذر يحي الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، رسالة ماجيستر،الجامعة الإسلامية،غزّة، 2009، ص 14.

[2]- شريف كامل شاهين،**نظم المعلومات الإدارية**، بدون طبعة ، دار المريح للنشر، القاهرة ، 1994، ص 56.

الفرع الثاني: تصنيف النظم:

وضعت عدّة تصنيفات للنظم وذلك حسب معايير وأسس عدّة نحاول تبسيطها في الشكل التالي.

الشكل رقم 03: تصنيفات النظم.

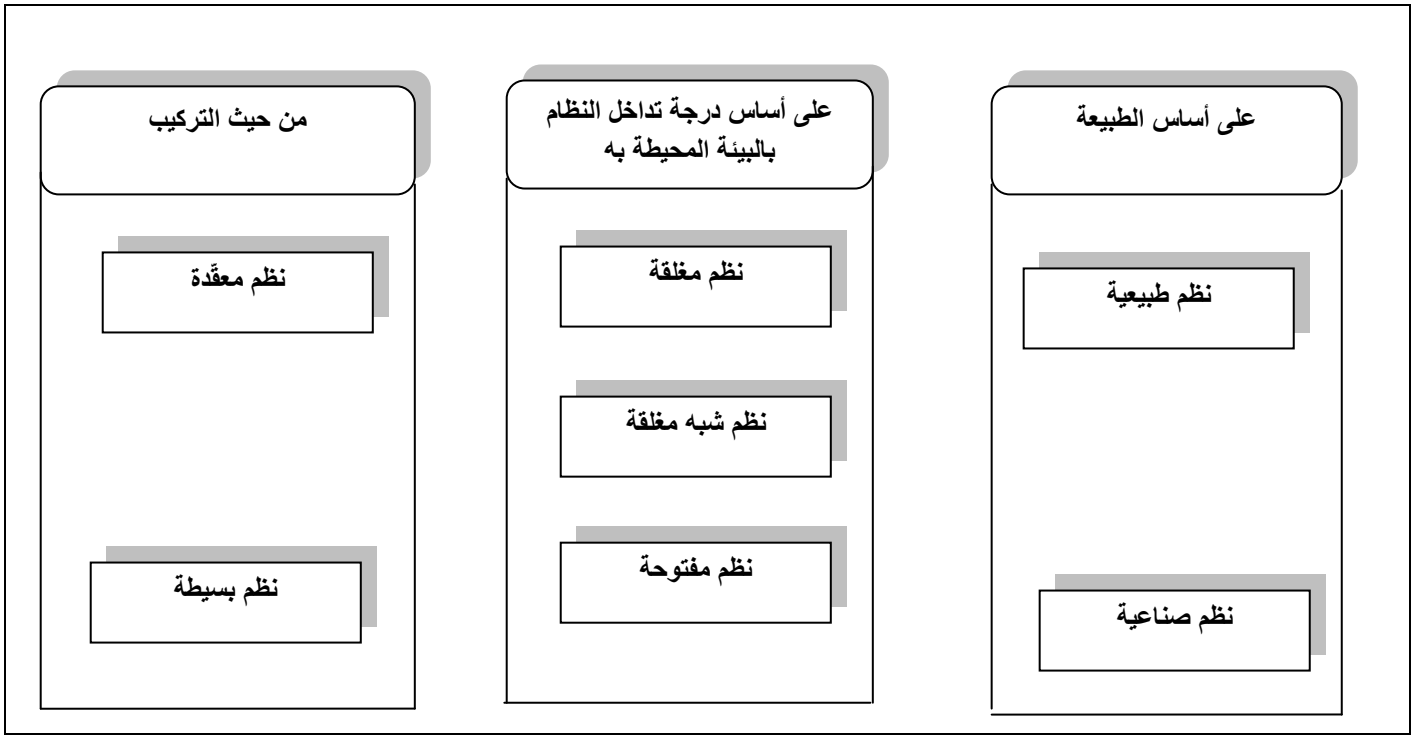

المصدر: عبد العزيز السيد مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

أولا: التصنيف على أساس الطبيعة: النظم الطبيعية والنظم الصناعية: (**تصنيف محمّد السعيد خشبة سنة 1987**).

1. **النظم الطبيعية Natural Systems**: هي النظم التي لا دخل للإنسان في وجودها وتسييرها مثل تعاقب الليل والنهار، نظام دوران الأرض حول الشمس،أو كنظام الإنسان نفسه، الحيوان والجبال فهي إعجاز من المولى عزّ وجلّ.
2. **النظم الصناعية Industial Systems**: هي النظم التي تحتاج إلى من يؤسسها ويديرها كالمؤسسات، المستشفيات وغيرها.

ثانيا: التصنيف على أساس على أساس درجة تداخل النظام بالبيئة المحيطة به: (رائد محمّد عبد ربه 2013) .

- **النظم المفتوحة والنظم المغلقة Closed Systems And Open Systems**: هي تلك النظم التي تتأثر وتؤثر في البيئة المحيطة بها فمن غير الممكن تحديد مخرجاتها ونتائجها كما يمكن التنبؤ بها باستعمال الطرق الكمية الرياضية والإحصائية، أما النظم المغلقة فهي النظم المعزولة عن المحيط الخارجي فهي لا تتفاعل معه.[1]

ثالثا: التصنيف من حيث التركيب: تصنف على أساس هذا المعيار إلى نظم معقّدة ونظم بسيطة، فأما المعقّدة فهي النظم التي تتكون من العديد من النظم الفرعية، حيث تتميز بتشابك وتداخل العلاقات مع بعضها البعض. أما البسيطة فليست لها نظم فرعية وإن وجدت فهي قليلة.

الفرع الثالث: مكونات النظام.

1. **المدخلات Input**: يحددها الهدف النهائي للنظام وهي عبارة عن المفردات والمعطيات التي تمثل الأحداث و تترجِم الوقائع كما تعتبر المادة الخام لأي نظام.
2. **المخرجات Output**: تتمثل في النتائج النهائية التي يتوصل إليها النظام عن طريق تشغيل البيانات ومعالجتها يدويا أو بالاعتماد على الحاسوب.
3. **المعالجة Processing**: هي تلك العمليات المنظّمة والحسابية التي تجرى على مدخلات النظام بغرض الوصول إلى نتائج المخرجات النهائية المستهدفة.
4. **التغذية العكسية Feed Back**: هي نقطة بداية نظام آخر قصد تقييم النتائج النهائية التي تمّ التوصل إليها والتحقق من جودتها وقيمتها، وتظمّ قسم الرقابة التي تقوم على أساسها تحديد مدى توافق الأداء المحقق مع الأداء المتوقع.

[1] – شريف كامل شاهين، **مرجع سابق**، ص 65.

الشكل رقم 04: مكونات النظام

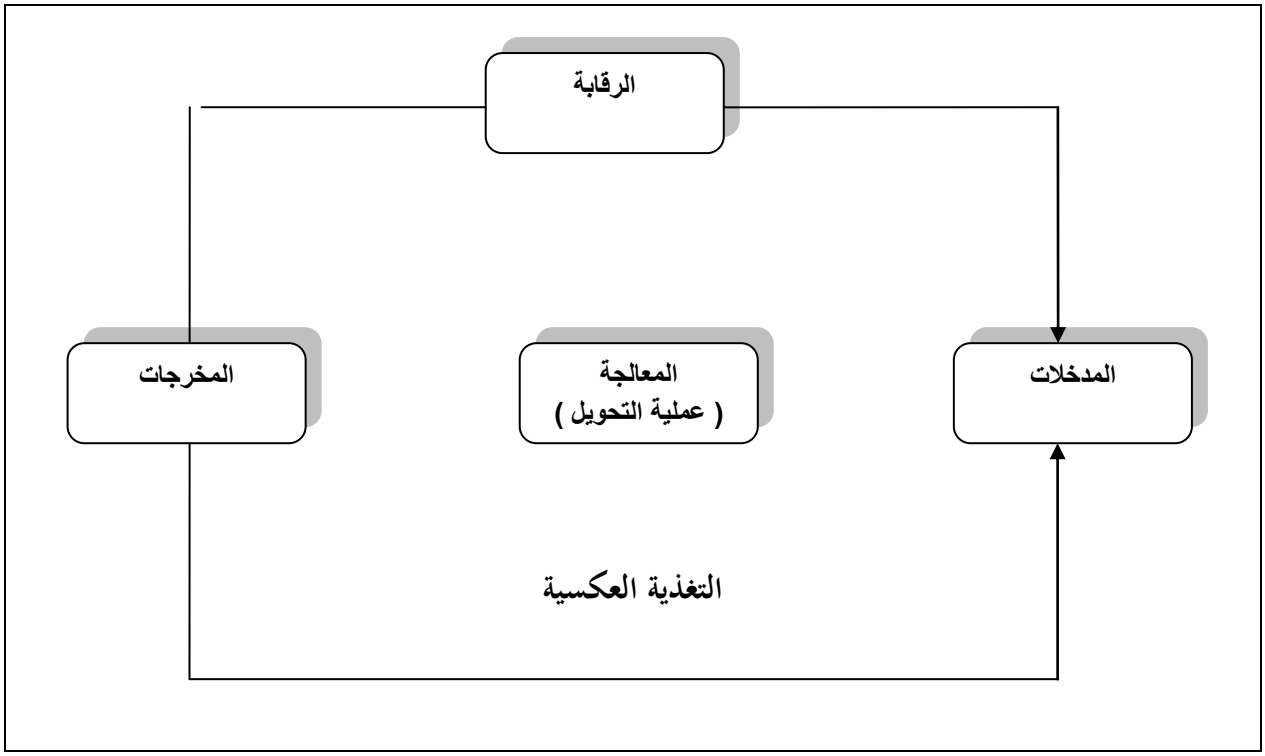

المصدر: شريف كامل شاهين، **نظم المعلومات الإدارية** ص 82.

المطلب الثالث: نظم المعلومات.

الفرع الأول: نظام المعلومات:

أولا: تعريفه.

1- تعريف Anderson، 1989: "هو نظام مزوّد بحاسب آلي لجمع وتخزين وتركيب معلومات مفيدة لاتخاذ قرار إداري."

2- تعريف James، 1998: "يتكون من مجموعة الموارد المرتبطة والمتفاعلة التي تعمل معاً وهي الأجهزة والبرمجيات والموارد البشرية والشبكات والاتصال والبيانات."

3- تعريف مطيع وآخرون، 2007: "أنه مجموعة من العناصر والمكونات التي يحدها إطار معين والمتفاعلة مع بعضها البعض طبقا لمجموعة من القواعد والإجراءات من أجل تحقيق هدف معين."

4- تعريف الرمحي و الذيبة، 2007:" أنه اثنين أو أكثر من العناصر والمكونات المترابطة ذات العلاقة المتبادلة والتي تتَّحد لتحقيق هدف معين. "[1]

ثانيا: أنواع نظم المعلومات في المنظمة: لقد حددّ هنري لوكاس نظام المعلومات بأنه مجموعة إجراءات منظمة والتي تزوّد الإدارة بمعلومات لدعم الرقابة أو وضع القرار في المنظمة.[2]

أي أنّ نظم المعلومات في المؤسسة مرتبطة بالأنشطة الرقابية والقرارات المتخذة من طرفها سواء كانت قرارات تتعلق بالأنشطة التشغيلية أو التكتيكية- الإدارة الوسطى- أو الأنشطة الإستراتيجية من هذا المنطلق يمكن تحديد أنواع نظم المعلومات على النحو التالي:

- **حسب المستويات التنظيمية:** يوجد ثلاثة أنواع حسب هذا المعيار
- **نظم معلومات المستوى الاستراتيجي:** يستخدم لدعم نشاطات تخطيط طويل الأجل للإدارة العليا (تخطيط استراتيجي) حيث تأخذ هذه النظم في الاعتبار البيئة المحيطة الداخلية والخارجية للمؤسسة، وكذا التغيرات الاقتصادية التي تواجهها، الفرص والتهديدات، وتعمل على تقليص حالة عدم التأكد لأنها تتعلق بالمستقبل البعيد مثل وضع الخطط طويلة الأمد الخاصة بالسياسة اللازمة لتحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح والدخول في أسواق جديدة وضمان استمرارية المنشأة.
- **نظم المستوي التكتيكي:** وهي نظم تعمل على دعم الإدارة الوسطى بالمعلومات اللازمة والضرورية لاتخاذ القرارات الملائمة التي تهتم بدرجة كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتقييم فعالية أداء الوحدات التنظيمية من قبل الإدارة الوسطى في المؤسسة مثل قرار توزيع العاملين على الأقسام وقرارات تحديد الأسعار و كمية الإنتاج.
- **نظم المستوى التشغيلي:** تعمل على مراقبة النشاطات المختلفة والمعاملات التجارية في المؤسسة مثل المبيعات والإنتاج و المشتريات والأفراد والهندسة الصناعية التي تتعلّق بسير عمليات الإنتاج، البيع، التسليم والتخزين.

[1] - سناء ستار أحمد، عدنان طه كرفوع، ليث شاكر محسن، **تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة على فاعلية المعلومات**، مجلّة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة العراق، العدد 170، 2016،ص54.

[2] - نواف محمد عباس الرمّاحي،**تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2009،ص 78.

- **حسب الوظائف في المؤسسة.**
- **نظم معلومات الموارد البشرية:** يعمل على تزويد مصلحة الموارد البشرية والإدارة العليا وغيرها من الأنظمة الفرعية الأخرى المرتبطة بالبيانات الخاصة بالعنصر البشري من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المختلفة كالمرتبات والأجور ، الاقتناء والتوظيف.
- **نظام معلومات الإنتاج:** يزود إدارة الإنتاج والإدارة العليا بالبيانات والمعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات تتعلق بالعملية الإنتاجية كتصميم منتج تخطيط وتنفيذ العمليات الإنتاجية اللازمة، الرقابة على العملية الإنتاجية...إلخ.
- **نظام معلومات التسويق:** يهدف إلى دراسة السوق وإعداد الاستراتيجيات التسويقية اللازمة والملائمة لضمان توزيع المنتجات في الأوقات والمناطق المحددة لضمان تلبية حاجيات المستهلك.
- **نظام المراجعة ومراقبة التسيير:** يعمل على الوقوف من مدى تطبيق القوانين والقرارات واحترام وتنفيذ الموازنات والأهداف المسطرة كما يقوم بتحليل النتائج وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.
- **نظام المعلومات المحاسبي:** يعتبر من أهم أنظمة المعلومات نظرا لأهميته وخصوصيته في مجال التسيير واتخاذ القرارات فهو شامل يمتدّد إلى كافة أنشطة المؤسسة ويعمل على توفير المعلومات المتعلقة بكل نشاط.

سنتطرّق لهذا النوع من النظم بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

- **نظم المعلومات الإدارية:** ظهرت نظم المعلومات الإدارية في مطلع السبعينيات من القرن المنصرم الذي تميّز بزيادة تعقد المنظمات، حيث اتّسع تطبيقها في مختلف أنشطة الأعمال والمنظمات صممت لتزويد المنظمة بالمعلومات اللازمة من أجل التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على مختلف أنشطتها واتخاذ القرارات بشأنهم.
- يعرّف نظام المعلومات الإدارية بأنه نظام شامل يعمل على جمع المعلومات الضرورية لجميع وظائف الإدارة بهدف دعم المسيرين بتوفير وتقديم المعلومات الدقيقة والواضحة في الوقت المناسب لمساعدتهم للقيام بمهام التسيير واتخاذ القرارات الإدارية .

- عرّفت أيضا " بأنها ذلك النظام الفرعي المتواجد داخل النظام الكلي للمنشأة والذي يختص بتحديد وتجميع وتشغيل وتحليل وإرسال المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات بحيث تتفق مع احتياجات المديرين من حيث الشكل والشمول والنوعية المطلوبة وفي الوقت المناسب "[1].
- عرّف أيضا بأنه" هو مجموعة من النظم التي تتفاعل مع كل المنظمة من خلال توفير المعلومات ودعم القرارات الإدارية"[2].

مما ورد ذكره يمكن استخلاص التعريف التالي

- نظام المعلومات الإداري نظام متكامل مرتبط بأنظمة فرعية أخرى في صورة متناسقة ومتبادلة لتجنب تكرار توليد المعلومة من نظام فرعي آخر مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاجها بتقليل الوقت والجهد اللازمين لذلك، ولا يمكن للمؤسسة تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على هذا النظام.

المبحث الثاني: نظمّ المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظم المعلومات المحاسبية Accounting Information System.

الفرع الأول: مفهومه.

لقد تعدّدت التعاريف والمفاهيم الواردة من مختلف الكُتاب والمفكرين بشأن نظام المعلومات المحاسبي حيث عُرّف:

1- بأنه "عبارة عن نظام رسمي للمعلومات يختص بالقياس والتنبؤ بالدخل والثروة، وغيرها من الأحداث ذات الصفة الاقتصادية في المشروع أو في وحداته المختلفة "[3].

---

[1]- شريف كامل شاهين، **مرجع سبق ذكره**،ص 368.

[2]- فايز جمعة صالح نجار،**نظم المعلومات الإدارية**، بدون طبعة،دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،2005،ص 19.

[3]- هلال حسين مصطفى،**نظم المعلومات المحاسبية بين الواقع والمأمول**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،السعودية، دار المنظومة، تاريخ الإصدار2006، ص03.

2- هو خطة تتمثل في مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب المحاسبي والتي تفسِّر العمليات المحاسبية عن طريق حصرها وتسجيلها وتصنيفها وتلخيصها في شكل قوائم مالية بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة.[1]

3- نظام المعلومات المحاسبي يعتبر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومة المالية والمحاسبية للأطراف ذات العلاقة من أجل اتخاذ القرارات المهمة، كما يمكن تعريفه بأنه فرع من فروع النظام الإداري الذي يهتم بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والمحاسبية الكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.[2]

من التعاريف السالفة الذكر يمكن استخلاص التعريف التالي:

نظام المعلومات المحاسبي هو الذي ويزوّد القائمين على الوظيفة المالية بصفة خاصة والمؤسسة بصفة عامة بمجموعة من المعلومات بعد معالجة مختلف البيانات المتعلقة بالجانب المحاسبي والمالي انطلاقا من مصادر داخلية وخارجية وتوصيلها إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة، حيث نجد أنّ نظام المعلومات المحاسبي فرع لا يتجزأ من نظام المعلومات الإدارية فهو أحد مكوناته الذي يُعنى بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة ككل، و سنحاول استعراض ذلك من خلال الشكل الموالي.

[1] – عطا الله أحمد الحسبان،**نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2013،ص30

[2] – أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي **نظم المعلومات المحاسبية** دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص14.

الشكل رقم 05: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالأنظمة الفرعية الأخرى

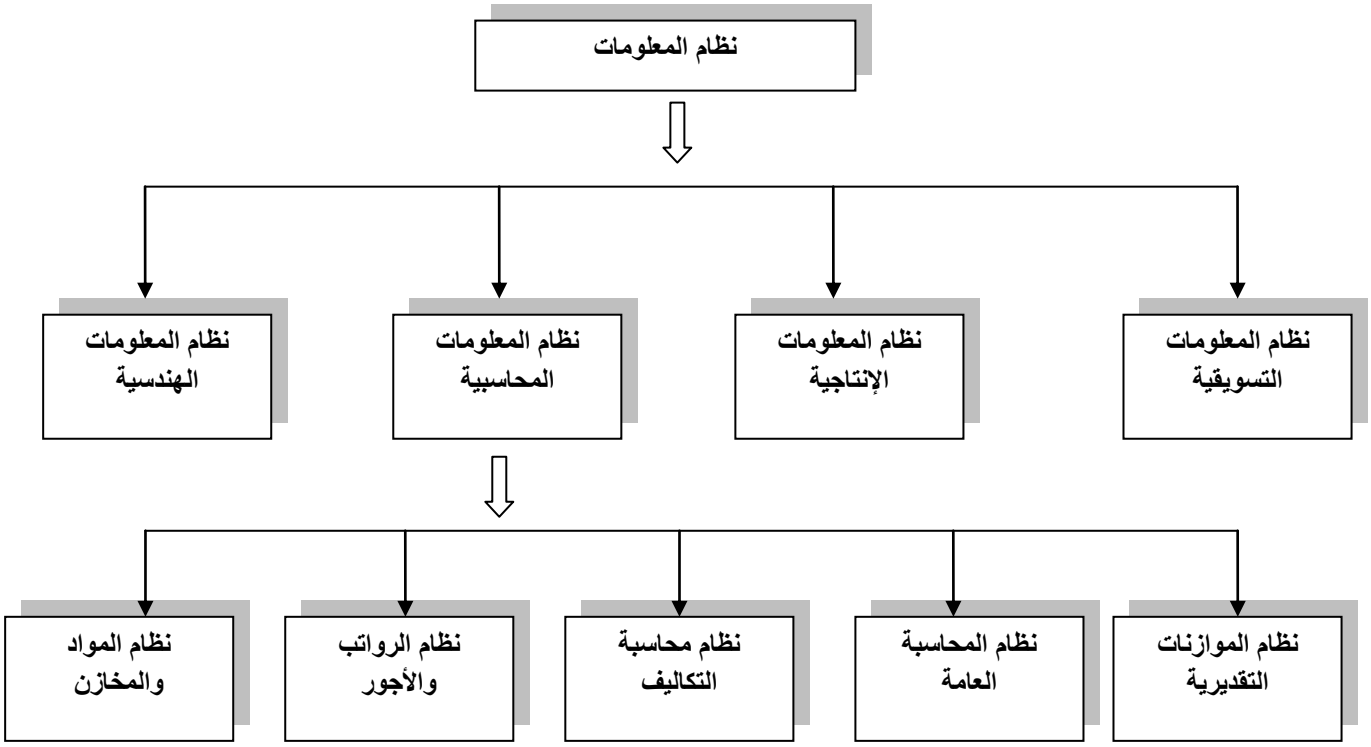

المصدر : أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

المطلب الثاني: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

تعتبر المعلومة المحاسبية من أهم مخرجات النظام المحاسبي الذي يعمل على إنتاجها وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار اتخاذ القرار.

الفرع الأول: المعلومة المحاسبية:

أولا: تعريفها.

تعرّف المعلومة المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية، والتي تمّ تشغيلها من طرف نظام المعلومات المحاسبي وإصدارها في شكل قوائم مالية وعرضها بصورة دقيقة لتقديمها للأطراف ذات العلاقة. فالمؤسسة تستعملها من أجل تحسن مستويات الأداء وتطوير واستمرارية النشاط، والمستثمر يستخدمها في الرفع من حالة التأكد واتخاذ القرارات المالية والاستثمارية في الوقت المناسب.

ثانيا:معايير جودة المعلومة المحاسبية.

حتى تكون المعلومة المحاسبية مفيدة لقرائها ومستخدميها لابد أن تكون ذات جودة معينة وتتوفر فيها خصائص رئيسية وأخرى ثانوية هذه الخصائص تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها للحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومة وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة وترشيد اتخاذ القرارات.

1- **العوامل السلوكية للمعلومة المحاسبية.**

تؤثر مجموعة العوامل السلوكية على سلوكيات الأفراد عند قيامهم بعمل معين أو اتخاذ القرار،فالجانب السلوكي في المحاسبة يعد من الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي الذي يهدف لمعرفة مدى تأثير المعلومة المحاسبية على سلوك المستفيدين منها والتي تتمثل في:

- **الإدراك المحاسبي**: لقد أوردت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أنه عند ممارسة العمل المحاسبي فإنه يتواجد عدّة أسئلة تتعلق بادراك الأشخاص الذين يتلقون البيانات والمعلومات المحاسبية وهي:
  - يختلف الإدراك السلوكي حسب إدراك المحاسبين.
  - كيف يؤثر الاختلاف في الإدراك السلوكي على متخذي القرار؟

للإجابة على هذه الأسئلة يعتمد على مدى تفاعل القائمين على إعداد المعلومة المحاسبية و علاقتهم بعمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ودرجة مستواهم العلمي وثقافتهم المحاسبية.

- **الاتصال المحاسبي**: تعتبر وظيفة الاتصال ذات أهمية بالغة في المؤسسات بصفة عامة لاسيما الاقتصادية منها فالاتصال يحدد من هم مستخدمو المعلومة المحاسبية وهذا بدوره يحدد أبعاد وأسلوب القياس المحاسبي الذي ينتج تلك المعلومة، ومستخدمو المعلومات هم بالضرورة أصحاب المصالح المالية لاتخاذ القرارات المالية المهمة باعتبار التقارير المالية هي وسيلة للاتصال المحاسبي في المؤسسة.

ثالثا: مقاييس جودة المعلومة المحاسبية.

كما ذكرنا سابقا حتى تكون المعلومة المحاسبية ذات فائدة لمتخذ القرار يجب أن تكون على مستوى عال من الجودة يقاسها على النحو التالي:

1. **الدقة كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومة بدرجة الدقة التي تتصف بها حيث كلما زادت دقتها كلما زادت جودتها .
2. **الملاءمة:** تتمثل الملاءمة في صحة المعلومة من جهة وسهولة استخدامها من جهة أخرى ويمكن حصرها في:
   - **المنفعة الشكلية:** أي تطابق شكل المعلومة ومحتواها مع متطلبات متخذي القرار.
   - **المنفعة الزمنية:** توفر المعلومة في الوقت المناسب الذي يحتاج إليها متخذي القرار.
   - **المنفعة المكانية:** أي الحصول عليها بسهولة.
   - **المنفعة التقيمية والتصحيحية:** أي إمكانية تصحيح وتقييم نتائج القرار المتخذ.

3. **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية:** تعبّر الفاعلية عن مدى تحقيق المعلومة لأهداف المؤسسة أو متخذي القرار من خلال استخدام الموارد المتاحة.
4. **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية:** يمكن توقع أحداث المستقبل بالاعتماد على معلومات الماضي والحاضر واستعمالها في التخطيط وتخفيض حالة عدم التأكد باستعمالها كمدخلات لنماذج التنبؤ ونماذج الاختيار بين البدائل المتاحة.
5. **الكفاءة كمعيار لجودة المعلومة المحاسبية:** أي تعظيم جودة المعلومة المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومة.

إلا أن هيئة معايير المحاسبة المالية FASB في إطارها المفاهيمي اختارت محددين أساسين للمعلومة المحاسبية هما:

1. **الملاءمة:** المقصود بها أن تكون المعلومة المحاسبية المعروضة ذات صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه حيث ترتبط هذه الخاصية ب:
   - **الأهمية النسبية للمعلومة المحاسبية:** تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية وتعتمد

الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المكرر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة[1].

- **المقارنة بين التكلفة والمنفعة:** ينبغي على المؤسسة الحرص على تقدمه المعلومة المحاسبية من مزايا أكبر من تكلفة الحصول عيها.[2]

2. **الموثوقية:** تتمثل صفة الموثوقية في صدق العمليات المحاسبية والأحداث المالية الأخرى في المؤسسة، وعدم التحيز والتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وينطوي تحت لواء هذه الخاصية صفات فرعية هي كالآتي: **التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، الشمولية.**
3. **قابلية المقارنة:** يقصد بهذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة بدورات سابقة أو مع نظيراتها من المؤسسات التي لها نفس النشاط من أجل تحديد مستويات الأداء ومعرفة اتجاهات المركز المالي بشرط أن تكون القوائم المالية المقارَنة معدّة وفقا لنفس القواعد المحاسبية، و الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتّبعة في قائمة الإيضاحات.[3]

المطلب الثالث: تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبي

يقصد بتحليل وتصميم النظم عامة تفكيك وتجزيء النظام إلى أجزاء فرعية من أجل دراستها وتحديد طبيعتها ووظيفتها بهدف معرفة المشكلات وحلّها قبل البدء في عملية التصميم.وبعد ذلك تأتي مرحلة التصميم والتي تعتبر عملية تركيب وربط الأجزاء الفرعية المكونة للنظام بطريقة متكاملة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

بهذا نتوصل إلى أنّ هناك علاقة هامة بين تحليل وتصميم النظم حيث أن تحليل النظام مرحلة مهمة وضرورية والتصميم هي عملية بناء وتركيب نموذج عمل النظام[4].

---

[1]- المحاسب الأول،**الأهمية النسبية والمراجعة**، تاريخ التصفح 16 مارس 2020، https://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html

[2]-محمد بوتين،**المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، بدون طبعة،Page Bleue Internationale،الجزائر،2015،ص 54.

[3]- لعياشي نور الدين،**المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، بدون طبعة، دار بهاء للنشروالتوزيع ،الجزائر،2018،ص11.

[4]- أيمن الشنطي،عصام النداف،عامر شقر، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**،الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2010، ص 30.

الفرع الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

من أجل تصميم نظام معلومات محاسبي فعّال ذو جودة عالية لإدارة المؤسسة يتطلب ذلك القيام بعدّة أنشطة وفعاليات تمكّن من ذلك، فتصميم النظام يعني تصميم التقارير والقوائم والتي هي بمثابة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وكذلك تصميم المستندات والوثائق والقرائن الواجب الحصول عليها من الأنظمة الفرعية الأخرى (أنظمة العمليات) والتي تعالَج وتشغَل للحصول على المخرجات النهائية للنظام[1].

أولا:أساليب تصميم نظم المعلومات المحاسبية:

تتعدد أساليب تصميم نظم المعلومات المحاسبية بتعدد وتنوع الإدارات واختلاف بيئة الأعمال وظروف العمل، سنحاول التطرق الأساليب للتصميم وهي كالأتي.

- **مدخل التطوير Add hoc** :يخص هذا المدخل المؤسسات التي تتصف بالتطور المستمر نتيجة لعملها في بيئة متغيرة ومعقدة فهي تعتمد التخطيط الاستراتيجي لنظم المعلومات ووجود جدولة دقيقة وواضحة بالموارد والأنشطة لتطوير النظام، فتعمل على حل مشكلة معينة دون الأخذ بالمشاكل الأخرى أي أن المحلل يركز على نقاط القوة والضعف في موضوع المشكلة التي تستوجب الحل السريع.

- **مدخل قاعدة البيانات:** تقوم المؤسسة بتحديث واسترجاع ومعالجة البيانات التي تحتويها قاعدة البيانات بالاعتماد على فريق عمل يعمل على تطوير وتصميم نظم المعلومات.

هذا المدخل له فوائد من بينها التركيز على قاعدة البيانات لتمكين نظام المعلومات من الاستجابة السريعة والمرنة لمتطلبات الإدارة وتحديد احتياجاتها بدقة وحسب الوحدات التركيبية للنظام.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المدخل أنه لا يلبي كل مستلزمات تطوير وتحديث نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة والحديثة لأنه يهدف إلى تحسين القرارات الإدارية بالربط بين الإدارة وقاعدة البيانات وبرامج التخطيط الاستراتيجي واستعمال نماذج مساندة القرارات الهيكلية وغير الهيكلية.

[1] – نواف محمد عباس الرمّاحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص41.

- **مدخل الهيكل التنظيمي**: يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أساس المستويات الإدارية والوظيفي للمؤسسة و البنية التنظيمية لها أي تحليل وتصميم نظام المعلومات يكون بناءا على الهيكل التنظيمي للمؤسسة وبالتالي يكون نظام المعلومات متغير تابع والهيكل التنظيمي متغير مستقل. من مساوئ هذا المدخل إهمال التنظيم غير الرسمي والمعلومات غير الرسمية الناتجة عنه، كما أنه يمتاز بالسكون الذي لا يحقق التكامل بين المستويات الإدارية لمعرفة عناصر القوة والضعف والاستفادة من الفرص وتجنب التهديدات من الخارج لإهماله عنصر الوقت.

- **مدخل التصميم من أعلى إلى أسفل Top down**: يهتم بتحقيق الأهداف الإستراتيجية بالدرجة الأولى والقيود البيئية المحيطة ثم يتم تحديد الوظائف والنشاطات مع القرارات اللازمة ويتم استخلاص المعلومات المطلوبة للمستويات الإدارية المختلفة ابتداء من الإدارة العليا، يؤكد هذا المدخل على أهمية التخطيط للنظم الفرعية و اندماجها في نظام شامل للمعلومات، من عيوبه صعوبة تطبيقه نظرا لصعوبة عمل خطة شاملة على مستوى النظم ككل تبدأ بتحليل الأهداف وصولا إلى تحليل الأنشطة التشغيلية[1].

- **مدخل من الأسفل إلى الأعلى**: يعتبر من أقدم المناهج في تصميم نظم المعلومات حيث التحليل يبدأ من أسفل مستوى في المؤسسة ويتم الربط بينه وبين النظم الفرعية الأخرى بعد إنشائها على المستويات الأخرى و إدماجها تدريجيا كلما انتقلنا إلى مستوى أعلى.

- **مدخل التحليل من الأعلى والتطبيق من الأسفل**: يقوم هذا المدخل على إدماج المنهجين السابقين حيث يبدأ التحليل بتحديد الأهداف والقيود البيئية المحيطة ثم تحديد الأنشطة التي توصل إلى تلك الأهداف ثم تحديد المعلومات اللازمة لصنع قرارات كل المستويات الإدارية وعلى أساس تحديد المعلومات المطلوبة يتم توضيح برنامج عمليات التشغيل وعلى ضوء برنامج إنتاج المعلومات يتم تحديد البيانات اللازمة وعند تطبيق النظام يتم البدء من الأسفل أي بالبيانات كمدخل ثم عمليات التشغيل ثم إنتاج المعلومات.

[1] – نواف محمد عباس الرّمّاحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

ثانيا:العوامل المؤثرة في عملية تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبي: يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي لها تأثير مباشر على تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبي نذكر على سبيل الحصر:

- عامل المرونة في تصميم النظام حتى يتلاءم والتغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة عن طريق إجراء تعديلات عليه وتطوير بعض مكوناته.
- توفر عنصر البساطة في تصميم النظام وتحليله سواء في مركّباته وبرمجياته أوطرق تشغيله فالنظام البسيط أفضل في جميع الأحوال من النظام المعقد أكثر تحقيقا للأهداف ورضا المستعمل سواء المؤسسة أو متخذ القرار.
- إمكانية التحديث والتطوير والتوسع في مجال الأعمال الجديدة.
- ملاءمة النظام لحاجات المؤسسة والمستفيد وملاءمته للقيود التنظيمية البيئية والإدارية.
- سهولة تشغيله واستخدامه.
- يجب أن يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بخصائص الأمن والحماية والتحكم لضمان معايير السلامة والموثوقية.
- انجاز النظام للوظائف بأقل التكاليف أي الاقتصاد في التكاليف.

ثالثا:وظائف نظام المعلومات المحاسبي: يهتم نظام المعلومات المحاسبي بتقديم وظائف عدّة نلخصها فيما يلي:

- جمع وتخزين المعلومات الخاصة بالأنشطة التشغيلية استنادا إلى الوثائق والمستندات التي تترجم الوقائع الاقتصادية.
- تشغيل تلك البيانات وفرزها وتصنيفها وتلخيصها.
- إنتاج المعلومة المفيدة لاتخاذ القرار من طرف المؤسسة والأطراف ذات العلاقة المتمثلة أساسا في القوائم المالية والتقارير الإدارية[1].

[1]- نواف محمد عباس الرمّاحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

خلاصة الفصل:

المعلومة المحاسبية المتمثلة أساسا في القوائم المالية هي الركيزة والدعامة الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة من طرف مستخدميها لاسيما المؤسسة الاقتصادية التي تعتمدها في اتخاذ القرارات التي تخص العمليات التشغيلية و العملياتية والتمويلية والمالية حيث تؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية والتمثيل الصادق للوضعية المالية للمؤسسة عن طريق التحليل والتشخيص المالي للمعلومة ، و حتى تلبي المعلومة المحاسبية أهدافها يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص النوعية كقابلية الفهم و إمكانية المقارنة والملاءمة والتي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية وأن تكون ذات جودة عالية .

الفصل الثاني

الأطر النظرية للتسعير المالي

تمهيد:

التشخيص المالي للمؤسسة عملية يقوم بها المسيّر المالي قبل اتخاذ القرار عن طريق قيامه بتحليل الوضعية المالية لهذه المؤسسة ومعرفة جوانب القوّة والضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية وعملية التشخيص تتجزأ في الغالب إلى مرحلتين أما الأولى فهي مرحلة فحص داخلي للوضعية المالية والتي يتوصل المحلل من خلالها إلى الجوانب المحيطة بالمشكل المطروح، والثانية فهي عملية تحليلية خارجية تتمثل في تحليل محيط المؤسسة حيث تتطلب هذه المرحلة مجموعة من الأدوات والتقنيات المتمثلة أساسا في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذا تقييم النشاط والنتائج وتقييم المردودية وتحليل التدفقات النقدية، و سنتطرق لهذه الأدوات بالتفصيل هذا الفصل.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول التشخيص المالي.

المطلب الأول: التشخيص المالي

الفرع الأول:نشأة التشخيص المالي

يرجع أسباب ظهور التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية لعدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي:

1. **الثورة الصناعية:** مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا كانت الحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية قصد تعظيم الأرباح ولا يكون ذلك إلا بتطوير حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة صغيرة فردية إلى مؤسسة مساهمة كبيرة، مما دفع المساهمين إلى الاعتماد وبشكل كبير على القوائم المالية واعتبارها الوسيلة الأساسية لمتابعة أوضاع المؤسسة لاسيما المالية منها ومدى التقدم أدائها وأهدافها وبالتالي ظهرت الحاجة لتحليل تلك القوائم وتفسير نتائجها وتحديد مجالات القوة ونقاط ضعفها في المركز المالي ونتيجة أعمالها.
2. **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لقد كان للحكومات دورا هاما في إنجاح واستمرار المؤسسات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة الحسابات حتى تضمن حقوق المساهمين، حيث تطرقت هذه التشريعات إلى الكيفية التي يجب أن تعرض بها القوائم المالية لتصوير الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة في أي نقطة زمنية محددة.
3. **الأسواق المالية:** المساهمون هم الأطرف المعرَّضون لعنصر المخاطرة لذلك هم بحاجة لمعرفة معلومات دقيقة وذات جودة عالية عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالي ولتحقيق ذلك المبتغى اهتمت الأسواق المالية بتحليل حسابات المؤسسات ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات وضعفها.

الفرع الثاني: مفهوم التشخيص المالي.

يعرّف التشخيص المالي بأنه عملية تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من أجل استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية وذلك باستخدام الأدوات والمؤشرات المالية وبالاعتماد على المعلومة المالية والمحاسبية التي تقدمها المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية وكذا تشخيص المحيط المالي

للمؤسسة المتمثل أساسا في المعلومات المتعلقة بالبنوك والعملاء والمورّدين والمنافسين التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي[1].

الفرع الثالث: أهداف التشخيص المالي.

للمحلل المالي غايات وأهداف يتَطلَّع الوصول إليها عند قيامه بكل عملية تشخيص للقوائم المالية، فهو يحاول يحقق الأهداف التالية:

1. إتاحة الفرص لإجراء المقارنة بين المؤسسات التي لها نفس النشاط.
2. توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
3. مساعدة الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفاعلية.
4. مساعد مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة بعد تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
5. الاستشراف بالمستقبل المالي للمؤسسة والاستعداد له.

الفرع الرابع:الجهات المستفيدة من التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أولا:المستفيدون من داخل المؤسسة: المقصود بهم المستويات الإدارية المختلفة كلا حسب المسؤوليات المنوطة بها حيث تستخدم هذه الفئة نتائج التحليل في الحصول على مؤشرات مالية كمية تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة.

ثانيا:المستفيدون من خارج المؤسسة: هم كافة الأطراف الذين لهم مصالح مشتركة مع المؤسسة لذا تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة وذلك حسب درجة علاقتها بها،مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم والدائنون التجاريون بالإضافة إلى أطراف أخرى[2].

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قوريشي، ذهبية بن عبد الرحمان،**التسيير المالي الادارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص55.

[2]- مليكاوي مولود،**مرجع سبق ذكره**، ص222.

المطلب الثاني: أدوات التشخيص المالي.

كما ذكرنا آنفا أن التشخيص المالي يسعى المحلل المالي من خلاله إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية للمؤسسة الاقتصادية وذلك لضمان الاستمرارية وتحسين الوضع المالي بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والتي نذكر منها على سبيل الإيجاز ما يلي:

1- **تحليل الهيكل المالي للمؤسسة:** الهدف من هذا التحليل هو ضمان مصادر لتمويل الاحتياجات المالية دون تأثر التوازن المالي للمؤسسة والمردودية والملاءة المالية وذلك بالاعتماد على تحليل الميزانية المالية والميزانية الوظيفية والفصل بين النشاطات الرئيسية للمؤسسة في التحليل[1].

2- **تقييم النشاط والنتائج:** يستعمل في هذا النوع من التحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير لمعرفة مدى تحقيق النشاط على تحقيق الربحية وتبيان المراحل التي تتشكل من خلالها الربح والخسارة وتحديد الأسباب التى أدّت إلى ذلك ثم تصور الحلول والإجراءات المناسبة تُبقي على الوضع أو تحسينه.

3- **تقييم المردودية:** هي من المؤشرات الأكثر موضوعية حيث يتم مقارنة النتيجة المتوصل إليها مع الوسائل المحققة لها، تمكّن من اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية.

4- **تحليل التدفقات المالية:** يتم تحليل التوازن المالي ومعرفة أسباب العجز في الخزينة وتحديد الأسباب التي أدت إليه باستخدام جداول التدفقات المالية، كما يمكن حساب بعض المؤشرات المالية ذات البعد الاستراتيجي من خلال هذا التحليل التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات إستراتيجية وتقييم السياسة الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

[1] Béatrice et Francis Grandquillot, l'essentiel de l'analyse financière, Gualino,14e édition,2016-2017,P32.

الشكل رقم (06): أدوات التشخيص المالي.

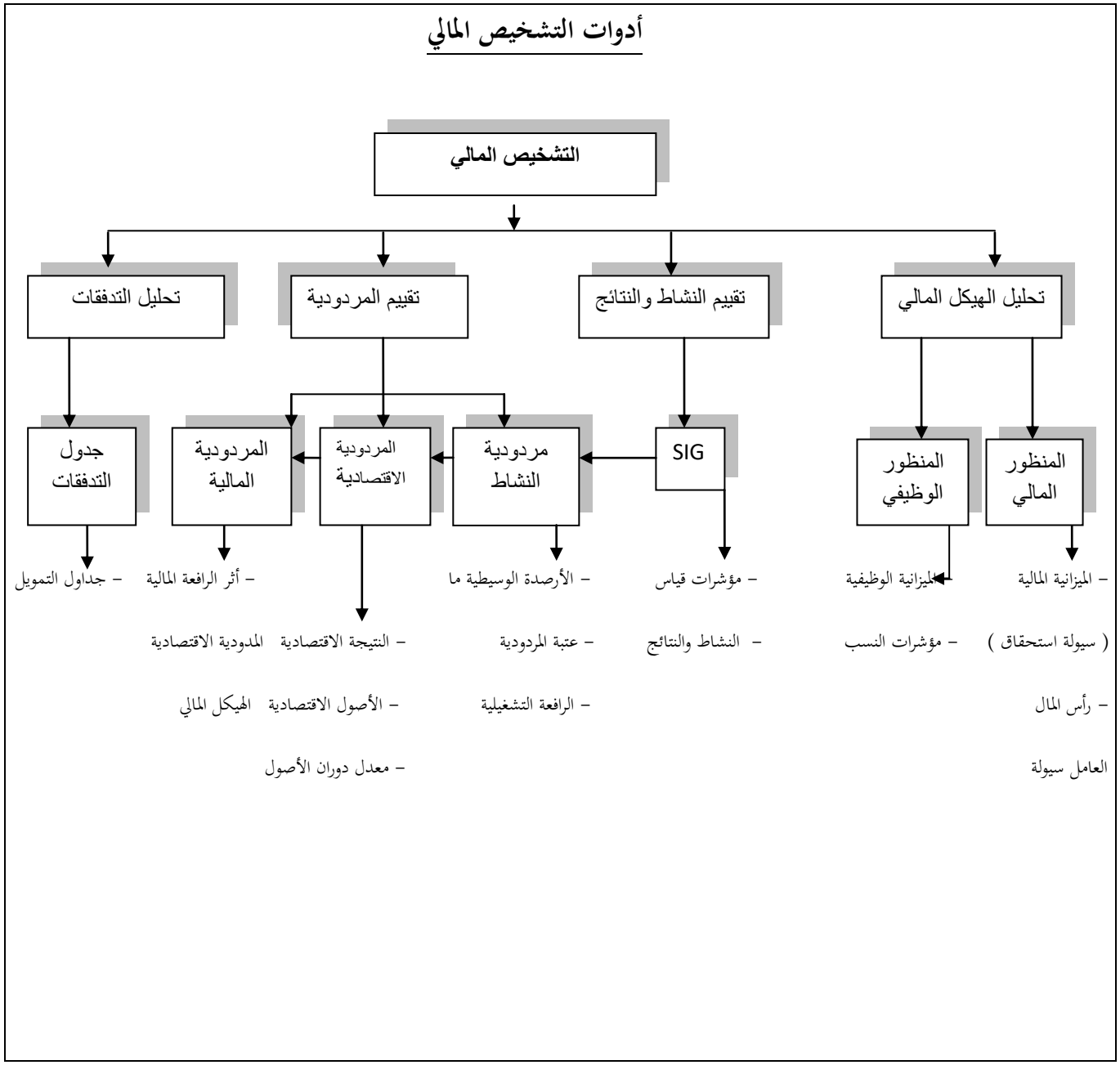

المصدر: إلياس بن ساسي، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

المطلب الثالث: طرق وخطوات التشخيص المالي

الفرع الأول: طرق التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية

أولا:التشخيص التطوري: يقوم هذا النوع من التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يعتمد على الوضعيات المالية لفترات سابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي والتنبؤ بالوضع المستقبلي، ومن أجل إجراء هذه الدراسة لابد أن تمتلك المؤسسة نظام محاسبي فعّال متطور حتى يتمكّن المحلل المالي من خلاله تقديم صورة حقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.

يتم تشخيص العناصر التالية من خلال هذه الطريقة:

1. **تطور النشاط:** معرفة التطورات في النشاط خلال دورات سابقة وذلك اعتمادا على التغير في رقم الأعمال في تلك الدورات أو القيمة المضافة...إلخ ومنه يتم الحكم على نمو النشاط ومدى تطابقه وأهداف المؤسسة .
2. **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي ما تمتلكه المؤسسة من إمكانيات مادية ومعنوية ومالية والتي تستخدمها في ممارسة أنشطتها وبالتالي الزيادة أو النقصان في الأصول يعتبر مؤشرا هاما لنمو المؤسسة وتحقيق هدف الاستمرارية.
3. **تطور هيكل دورة العمليات التشغيلية:** يضم هيكل دورة العمليات التشغيلية كل من الموردين والزبائن الذين يتعاملون بصفة مباشرة مع المؤسسة و المخزونات حيث من خلالهم معرفة الاحتياج المالي الخاص بدورة الاستغلال مقارنته بالدورات السابقة.
4. **تطور الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية:** يتكون الهيكل المالي من الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل حيث يتم تشخيص تطور الاستدانة المالية للمؤسسة لعدة فترات وكذا مساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها و استقلاليتها المالية.
5. **تطور المردودية:** المردودية بصفة عامة هو ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيق تلك النتائج وهي من الأهداف الرئيسية للمؤسسة ومن أهم المؤشرات التي يتم الحكم من خلالها على أداء ونمو المؤسسة بالاعتماد على حساب مؤشرات نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

ثانيا:التشخيص المقارن: أساس التشخيص المالي المقارن هو الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة التي لها نفس النشاط، باستخدام مجموعة من الأرصدة والمؤشرات المالية ومقارنتها .

ثالثا:التشخيص المعياري: الشخيص المعياري هو امتداد للتشخيص المقارن إلا إنه يعتمد على معدلات معيارية تختار بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مختصين ماليين.

الفرع الثاني: خطوات التشخيص المالي.

سنحاول معالجة خطوات التحليل المالي من خلال الجدول أدناه مع وضع مثال توضيحي يتمثل في دراسة ملف قرض مقدم من طرف مؤسسة للبنك من الحصول على قرض.

الجدول رقم (02): خطوات التشخيص المالي.

الخطوات	دراسة ملف قرض
1- تحديد الهدف من عملية التحليل • تمهيدا لاتخاذ القرار • حل مشكلة معين • تشخيص الوضع المالي	يحتاج البنك لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه.
2- اختيار منهج التحليل المناسب. • تحليل السيولة والاستحقاق والنسب المالية. • تحليل المعادلة الأساسية للخزينة. • تحليل جداول تدفقات الخزينة. • تحليل جدول حسابات النتائج.	• تشخيص قدرة المؤسسة على السداد. • تشخيص التوازن المالي للمؤسسة. • تشخيص الخزينة ومصادر التمويل. • تشخيص ربحية المؤسسة وتطور أنشطتها.
3- جمع وتشكيل المعطيات • **المعطيات المحاسبية.** • إعادة تبويب وتصنيف ومعالجة المعطيات. • اختيار وبناء المؤشرات المناسبة للتحليل. • إعداد الميزانية وجداول الأرصدة الوسيطية للتسيير. • **المعطيات الأخرى** • جمع معلومات عن المؤسسة وعن المنافسين، السوق ومختلف المتعاملين مع المؤسسة.	• بناء الميزانية وفقا للمنهج المستخدم وهدف التحليل. • استخراج النسب وبناء المؤشرات وأدوات التحليل. • تحليل الاحتياج في رأس المال للعمليات التشغيلية، واستخراج نسب دوران عناصر الدورة التشغيلية. • دراسة وتحليل فرص نجاح المنتجات الجديدة.

4- الحساب • حساب المؤشرات المالية • اختيار وحدة القياس (مبالغ، نسب مئوية، بالأيام...إلخ. • ترتيب كل المؤشرات في جداول.	تقديم كل النسب في جداول مناسبة وفق نماذج محددة وتمثيلها بيانيا مع مراعاة البساطة والوضوح.
5- المعاينة • معاينة مستوى المؤشرات وتصنيفها تبعا للحالات الممكنة. • مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المتبع.	• أجال تحصيل العملاء. • انخفاض معدل دوران المخزون. • استقرار الآجال الممنوحة من طرف الموردين.
6- التفسير • البحث عن الأسباب. • وضع الفرضيات ودراسة الارتباط.	• سبب انخفاض السيولة إلى منح آجال طويلة للعملاء. • انخفاض معدل دوران المخزون سببه اعتماد طريقة جديدة لتسيير المخزون. • ترقب نمو رقم الأعمال سببه نجاح المنتجات الجديدة.
7- إعداد ملخص التشخيص • تقديم نقاط القوة والضعف. • تلخيص حدود التحليل المعتمدة وجودة المعطيات المستعملة في عملية التحليل.	• تلخيص نتائج التحليل والإشارة إلى المنهج المتبع.
8- التوصيات والاقتراحات • دراسة وتقييم الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة الحلول وإمكانية تطبيقها.	• قبول ملف القرض مع تحديد الحد الأقصى الذي لا يجب تجاوزه.
9- اتخاذ القرار • اختيار الحل المناسب من بين البدائل المتاحة.	• منح القرض.

المصدر: إلياس بن ساسي، **مرجع سبق ذكره**،ص57.

المبحث الثاني: التشخيص المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية

التشخيص المالي الاستراتيجي يساعد على وضع خطة إستراتيجية تحقق الأهداف المالية طويلة المدى عن طريق تحليل مختلف الوضعيات المالية التي تتواجد فيها المؤسسة خلال دورة حياتها أو حسب الموقع الذي تحتله في مختلف تقنيات التحليل كمصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن BCG أو P.I.M.S.[1]

المطلب الأول: دورة حياة المؤسسة وأبعادها المالية.

يعتبر هذا النموذج – حياة المؤسسة أو المنتج – من بين النماذج الأولى للتشخيص الاستراتيجي المالي للمؤسسة Analyse Stratégique، والذي عبر أربع مراحل رئيسة مرتبطة بمراحل حياة المؤسسة **الانطلاق، النمو، النضج، الانحدار**.

حيث أنه هناك تغير في رقم الأعمال ومردودية المنتج خلال مراحل حياة المؤسسة يؤدي إلى تغير الاحتياجات المالية وطرق التمويل.

الفرع الأول: مراحل حياة المؤسسة الاقتصادية.

1- **مرحلة الانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بتصميم وتطوير المنتج من طرف المؤسسة وعند الانتهاء من ذلك تكون بحاجة للأموال من أجل الانطلاق في تصنيعه وبيعه، ما يميّز هذه المرحلة أيضا أن النتائج تكون في الأغلب سالبة يرجع ذلك للتكاليف الثابتة التي تتحملها المؤسسة مما يدفعها للبحث عن مصادر تمويل خارجية والتي تكون في ظروف غير مواتية في الغالب لحالات عدم التأكد المحيطة بتطورها المستقبلي، وضعف شهرتها، هنا يكمن الهاجس الذي يؤدي إلى فشل المؤسسات الاقتصادية عامة الصغيرة والمتوسطة خاصة[2].

2- **مرحلة النمو:** خلال هذه المرحلة تشهد المؤسسة نموا متسارعا في حجم الإنتاج والمبيعات وزيادة الطلب على منتجاتها وتطور النتائج والمردودية لامتصاص التكاليف الثابتة لزيادة حجم الإنتاج، تهدف المؤسسة خلال هذه المرحلة إلى تحقيق التوازن المالي عن طرق التسيير الفعال للاحتياج في رأس

[1] – مليكاوي مولود، **الإستراتيجية والتسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص44.
[2] – مرجع سابق ذكره، ص 42.

المال العامل BFR عن طريق الاستدانة المالية لمسايرة النمو،يرجع ذلك لوجود علاقة طردية بين رقم الأعمال ونمو الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

3- **مرحلة النضج:** خلال هذه المرحلة تضمن المؤسسة مكانة مرموقة في السوق وتكون المردودية قد بلغت أعلى مستويات لها لذا سميت بمرحلة النضج لاستقرار ونمو حجم المبيعات والأرباح و استقرار ونمو التدفقات النقدية تسعى المؤسسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة الحفاظ على حصتها في السوق مما يجعلها في احتياج مستمر لكن بنسب أقل للتمويل قصير الأجل لتغطية متطلبات دورة الاستغلال ما يدفعها لانتهاج سياسة البيع لأجل،وقليل من الاحتياج طويل الأجل لتمويل المنتجات البديلة أو تطوير المنتج الحالي لمواجهة خطر المنافسة.ما يميز هذه المرحلة امتصاص التكاليف الثابتة وقدرة المؤسسة في الحصول على مصادر تمويل مقارنة بالمراحل السابقة.

4- **مرحلة الانحدار (الزوال):** وهي بداية النهاية لحياة المنتوج ومرحلة أخيرة لحياة المؤسسة بنشاطها الحالي، يتجلى ذلك في انخفاض رقم الأعمال وفقدانها للحصص السوقية مما يجعلها تفكر في تصميم منتوج جديد، تتميز هذه المرحلة بعمليات التنازل عن الاستثمارات وتسريح العمال و تراجع تدريجي للمبيعات بسبب انخفاض الطلب على منتجاتها مما يزيد عن البحث عن مصادر تمويل إضافية لاسيما عند محاولتها لخلق منتوج جديد في السوق[1].

المطلب الثاني: التشخيص المالي الإستراتيجي باستخدام مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن B.C.G.

مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن Boston Consulting Group (B.C.G) هذه المصفوفة تسمح بتحليل حافظة نشاطات المؤسسة باستعمال معيارين :

الأول: يعتمد التحليل على حصة السوق النسبية وتحسب وفق العلاقة التالية:

الحصة السوقية للمؤسسة / الحصة السوقية للمنافسين[2]

الثاني: معدّل نمو السوق والذي يحدد وفق رقم الأعمال

[1] - K.Chiha , **Gestion et Stratégie Financier**, Edition houma, 3eme Edition,Alger,2010,p 151.

[2] - مليكاوي مولود، **الإستراتيجية والتسيير المالي**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2018،ص44.

يمزج هذان المعياران لتتكون مصفوفة تتجزأ إلى أربع وضعيات أساسية تحدد من خلالها وضعية المؤسسة المالية وتتخذ الإجراءات والقرارات المالية الهادفة إلى توجيه المؤسسة نحو موقع أحسن.

الشكل رقم(07): مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن

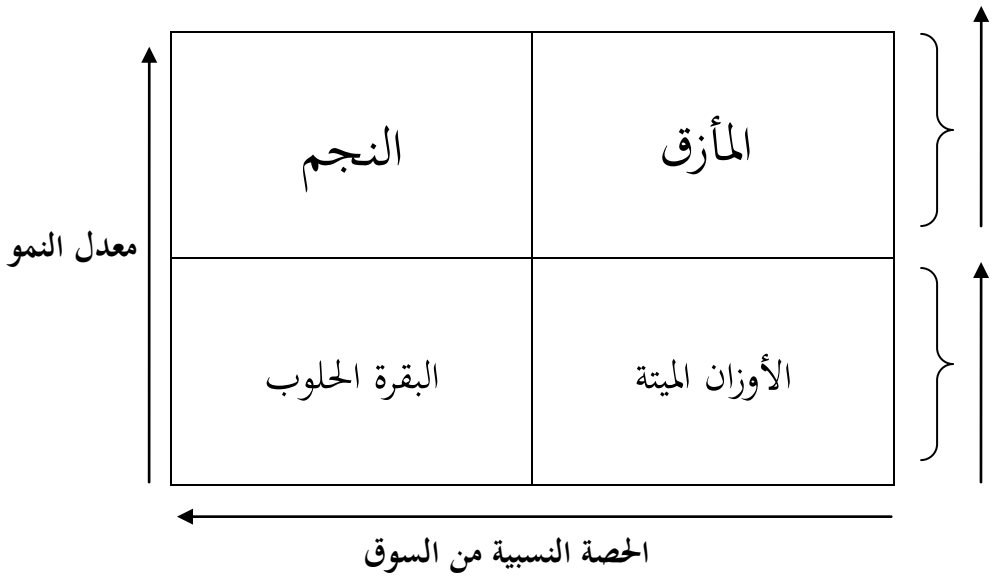

المصدر: مليكاوي مولود، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

- **وضعية النجوم**: تتميز هذه الوضعية بالنمو المرتفع إضافة لارتفاع الحصة النسبية للسوق للمؤسسة مما يُنتج توازن في الاستهلاك وتوليد السيولة فيؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في مستوى النشاط و المجهودات الاستثمارية مؤديا ذلك إلى تحقيق أرباح من طرف المؤسسة تمكنها من تمويل احتياجاتها الضرورية اعتمادا على التمويل الذاتي[1] خلال هذه الوضعية يكون هدف المسيرين المحافظة والتحكم الجيد في النمو وعدم اللجوء إلى الاستدانة.
- **وضعية المأزق**: ما يميّز نشاطات هذه الوضعية ارتفاع نمو السوق مع نقص الحصة النسبية السوقية للمؤسسة حيث يكون هناك نمو كبير في معدّل نمو السوق للمؤسسة وبالمقابل تعاني من مشكل نقص السيولة في الأجل القصير، يكون اهتمام المسيرين هو تنمية الحصة السوقية للمؤسسة من أجل الوصول إلى مستوى المنافسين مما يؤدي إلى تنامي الاحتياجات المالية واستهلاك كم كبير من السيولة المالية ولتصحيح الوضع يتطلب تفعيل الآليات التسويقية من أجل زيادة الطلب على المنتجات.

[1] - K.Chiha , **Gestion et Stratégie Financier**, Edition houma, 3eme Edition,Alger,2010,p 154.

- **وضعية البقرة الحلوب:** تتميز هذه الوضعية بارتفاع الحصة السوقية النسبية للمؤسسة مع انخفاض معدل نمو السوق مؤديا ذلك إلى توليد فائض في السيولة بسبب المردودية الكبيرة في الأجل القصير التي تساهم في تغطية مصاريف المؤسسة كما تحقق المؤسسة خلال هذه المرحلة إيرادات مرتفعة مقابل انخفاض التكاليف لاستقرار السوق وارتفاع الحصص السوقية لمنتجات المؤسسة، مما يزيد في حجم الأرباح ووضعية الخزينة يدفع المسيرين إلى البحث عن مجالات توظيف للسيولة الفائضة والحفاظ على درجات التوازن المالي المحقق.
- **وضعية الأوزان الميتة:** تتميز هذه المرحلة بتراجع مزدوج في الحصص النسبية السوقية للمؤسسة من جهة وانخفاض معدل نمو السوق من جهة أخرى فيكون هناك تراجع في أرباح المؤسسة وكذا التدفقات المالية إلى أن تنعدم، خلال هذه المرحلة تكمن مهمة المسيرين في البحث عن البدائل الإستراتيجية من أجل إعادة توجيه النشاط نحو أسواق جديدة أو تصميم منتوج جديد.[1]

المطلب الثالث: التشخيص المالي الإستراتيجي باستخدام P.I.M.S

P.I.M.S (Profit Impact Of Market Starategy)تسمح هذه الأداة بتقييم الوضعية المالية الإستراتيجية للمؤسسة والتي تمّكن من تحليل حافظة نشاط المؤسسة كما يمكن إظهار مؤشرين هامين للأداء من خلال هذه الأداة هما:

- الأول المردودية الاقتصادية
- الثاني التدفقات المالية كمؤشر للسيولة والتي تترجم عن طريق:

الرصيد الاقتصادي Solde Economique / الأصول الاقتصادية الخام Actif Economique brut.[2]

هذه الطريقة للتشخيص المالي الاستراتيجي تسمح بمعرفة العوامل الإستراتيجية التي تؤثر على سيولة المؤسسة ومردوديتها من خلال:

[1] -K.CHIHA,**op**.**cit**,p155.

[2] – مليكاوي مولود،**مرجع سابق ذكره، ص 46**.

- الكثافة الرأسمالية
- معرفة التغيرات المحتملة على المردودية إذا ما انتهجت أو غيرت المؤسسة سياساتها الإستراتيجية (الجودة،التكاليف،السعر)
- الإنتاجية المنتظرة من النشاط
- نمو السوق
- وضعية المؤسسة في السوق
- امتصاص التكاليف والسيطرة عليها

المبحث الثالث: أساليب التشخيص المالي.

التشخيص المالي أداةٌ من أدوات التسيير المالي التي تمكن المسير من تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ مجموعة من القرارات ذات العلاقة، فيكون التحليل بالرجوع إلى عدّة دورات تشغيلية سابقة وهو ما يسمى **بالتحليل المتحرك أو الديناميكي** معتمدا عنصر الزمن من أجل إمكانية المقارنة بين الدورات السابقة وبين المؤسسات التي لها نفس النشاط. وهناك تحليل أهمَل عنصر الزمن وهو التحليل الساكن الذي ركّز على المنظور الذمي للمؤسسة. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق بالتفصيل إلى أساليب التشخيص المالي.

المطلب الأول: أسلوب التشخيص المالي الساكن (الرأسي).

يركّز هذا النوع من التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة أي التزاماتها و ممتلكاتها التي يتم تحديدهما من خلال الجرد لعناصر الأصول والخصوم، والفرق بينهما تتحد على إثره الوضعية الصافية للمؤسسة وهو ما يعرف **بالتحليل المالي التقليدي**.

كما تضمن هذا الأسلوب التحليل المالي الوظيفي الذي جاء ليتجاوز القصور الذي ظهر في التحليل الذمي للمؤسسة حيث اعتبرها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية مهمتها تحقيق الأهداف الرئيسية والعامة للمؤسسة وهو ما يعرف **بالتحليل المالي الوظيفي**.

الفرع الأول:التحليل المالي التقليدي.

أولا: الميزانية المالية.

1- مفهومها:

- هي قائمة مالية تبين أصول وخصوم المؤسسة في لحظة معينة.[1] أو بعبارة أخرى الميزانية هي قائمة مالية تظهر الذمة المالية للمؤسسة في أي نقطة معينة من الزمن.
- الميزانية هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي المرآة العاكسة التي تبين ما تمتلكه المؤسسة من موجودات وممتلكات وهو ما يسمى بالأصول وما عليها من مطالب و هي الخصوم وتسمى أيضا بقائمة المركز المالي.[2]
- هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها حيث تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد و من شروطها أن يكون توازن بين الاستخدامات والموارد[3].
- تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم التي رتبت حسب مبدأ سيولة – استحقاق وفق المبادئ التالية:
- ترتيب الأصول يكون حسب مبدأ السيولة المتزايدة من أعلى سيولة إلى أقل سيولة.
- ترتيب الخصوم يكون حسب مبدأ درجة الاستحقاق .
- لتسهيل عملية الترتيب يُعتمد مبدأ السنوية.

[1]- يوسف بومدين،فاتح ساحل، **تيسير التسيير المالي للمؤسسة**،الطبعة الأولى، دار بلقيس،الجزائر،2016،ص08.

[2]- حسياني عبد الحميد، صالحي بوعلام،**الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية**، الطبعة الأولى،منشورات كليك،الجزائر،2013،ص 425.

[3]- مليكاوي مولود، **مرجع سابق ذكره**،ص 227.

2- بناء الميزانية المالية :

الأصول	الخصوم
الأصول غير الجارية: – الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية. – عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	**الأموال الدائمة:** • الأموال الخاصة. • الديون الطويلة ومتوسطة الأجل. • الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول الجارية: • المخزونات. • حقوق المؤسسة لدى الغير. • الموجودات.	**الخصوم الجارية:** • الموردون وملحقاتهم. • الاعتمادات البنكية.

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قوريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، **مرجع سابق ذكره**،ص76.

3- تحليل الميزانية باستعمال مؤشرات التوازن المالي:

- **رأس المال العامل الصافي (FRN) Fonds de Roulement Net** : نلاحظ أن الميزانية المالية مؤلفة من قسمين قسم علوي خاص بدورة الاستثمار والتي يتم تمويله بواسطة موارد مستقرة مدتها أكثر من سنة – دائمة – وقسم سفلي خاص بدورة الاستغلال يمول بموارد مدتها أقل من سنة لذا من الضروري توفير هامش أمان لمواجهة المخاطر الطارئة يتمثل هذا الهامش في رأس المال العامل الصافي يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية

وكذلك يمكن حسابه من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

أ- **الدلالة المالية لرأس المال العامل الصافي:** تكمن الدلالة المالية لهذا المؤشر في قاعدة التوازن المالي للمؤسسة التي تستوجب إبقاء الموارد المستخدَمة في تمويل الأصول لمدّة لا تقل عن مدّة بقاء الاستثمارات لتفادي الاختلال الذي قد يحدث في عناصر الميزانية.

يمكن أن يكون رأس المال الصافي على الحالات التالية:

- **موجب:** يعني أن الأموال الدائمة غطت الأصول غير الجارية، أي وجود فائض في دورة الاستثمار يمكن استخدامه في حال وجود اختلال (عجز) في دورة الاستغلال الناتج عن كون الديون قصيرة الأجل غير كافية لتغطية الأصول الجارية.
- **صفر:** وهي حالة نظرية التي تعني أن المؤسسة حققت الحد الأدنى للتوازن المالي.
- **سالب:** في هذه الحالة يكون جزء من الأصول غير الجارية ممول من الديون قصيرة الأجل وهي وضعية غير سليمة لأن فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل أقصر من فترة تحوّل الأصول غير الجارية إلى سيولة مما يؤدي بالمؤسسة إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

4- النسب المالية: المقصود بالنسب المالية إيجاد علاقة حسابية بين بسط ومقام وربطها مع بعضها البعض للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد عملية التحليل وتقييم الأداء المالي بعد مقارنتها مع مؤشرات مالية لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.[1] ويعود استخدام النسب المالية إلى منتصف القرن التاسع عشر وهي أداة من أدوات الرقابة الإدارية من أشهرها نسب التمويل، نسب السيولة، نسب النشاط.

- **نسب التمويل:** وتضم

أ- **نسبة التمويل الدائم** : تحسب بالطريق التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

يستحسن أن تفوق 1

[1] - حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 63.

ب- **نسبة التمويل الذاتي:** والتي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة عن تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة[1]. تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

يستحسن أن تفوق 1

ت- **نسبة قابلية السداد:** تكون وفق العلاقة الرياضية التالية:

نسبة السداد = مجموع الأصول/ مجموع الديون

يستحسن أن تفوق 2

ث- **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتعطى وفق العلاقة التالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

يستحسن أن تفوق 1

- **نسب السيولة:** تضم أربع نسب:

أ- **سيولة الأصول:** تبين الأصول ذات الطبيعة قصيرة الأجل (الأصول الجارية) من إجمالي الميزانية.

سيولة الأصول = الأصول الجارية / مجموع الأصول

يستحسن أن تفوق 0.5 بالنسبة للمؤسسات التجارية وتقل عنها في المؤسسات الانتاجية.

[1] – قربة معمر،دور التشخيص الاقتصادي والمالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، العدد الأول، جانفي 2013، ص104.

ب- **السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي يمكن فيها للأصول الجارية تغطية الخصوم الجارية.

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

يستحسن أن تفوق 1

ت- **نسبة السيولة المختصرة:** توضح إمكانية سداد المؤسسة لديونها قصيرة الأجل دون الاعتماد على مخزوناتها .

نسبة السيولة المختصرة = (القيم الجاهزة + القيم القابلة للتحقيق) / الخصوم الجارية

يستحسن أن تقارب 0.75

ث- **السيولة الآنية:** تبين مدى قدرة المؤسسة على السداد الفوري للديون

السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية

يستحسن أن تكون محصورة ما بين 0.25 و 0.35 أقل من 0.25 يعني هذا أنه هناك عجز و إذا فاقت 0.35 هناك فائض.

- **نسب النشاط:** يتم من خلال هذه النسب دراسة وتحليل ومراقبة أداء المؤسسة من خلال نشاطها وتضم النسب التالية

أ- **نسبة دوران المخزون:** تمثل هذه النسبة عدد المرات التي يتجدد فيها المخزون سواء كانت بضائع أو مواد أولية أو منتجات تامة الصنع.

سرعة دوران البضائع = تكلفة شراء البضائع للسنة ن /متوسط مخزون البضائع

حيث

تكلفة شراء البضائع = مشتريات البضائع + مخ1 – مخ2

و

متوسط مخزون البضائع = (مخ1 + مخ2) / 2

سرعة دوران المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية للسنة ن /متوسط مخزون المواد الأولية

سرعة دوران المنتجات التامة = تكلفة إنتاج مواد تامة الصنع / متوسط مخزون منتجات تامة الصنع

ب- **دوران العملاء:** وتعبر عن سرعة إمكانية تحويل ديون الزبائن إلى قيم جاهزة

دوران العملاء = مبيعات السنة ن /متوسط العملاء

حيث

مبلغ متوسط العملاء =(ديون العملاء في بداية الفترة + ديون العملاء نهاية الفترة) /2

ت- **دوران الموردون:** تعبر عن المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها من أجل تسديد الديون قصيرة الأجل.

سرعة دوران المورد = مشتريات السنة ن / متوسط مبلغ الموردون

ثانيا: التشخيص المالي الوظيفي.

1- الميزانية الوظيفية:

- **مفهومها:** هي أداة من أدوات التحليل المالي تهدف إلى تحليل نشاط المؤسسة وفقا لمختلف مراحل وأطوار العمليات التي تقوم بها[1]. تؤخذ فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب حسب دورتي التمويل والاستثمار أو الاستغلال تسمح بمعرفة وتحديد

[1]-زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2017،ص 66.

السياسات الاستثمارية والتمويل للسنوات الماضية والمقبلة، للمؤسسة ثلاث وظائف أساسية هي على التوالي كما يلي:

- **وظيفة التمويل**: يتمثل دورها في تغطية الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو وظيفة مالية أو خزينة إجمالية للمؤسسة ولوظيفة التمويل مصدرين.

- **مصادر داخلية**: متمثلة في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحتجزة المحققة في الدورات السابقة والإهتلاكات والمؤونات والتي بمثابة مصاريف مسجلة غير مستحقة تستعمل لتعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.
- **مصادر خارجية**: تتمثل هذه المصادر أساسا في الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية تتحمل المؤسسة على إثره فوائد و كذا الرفع رأس المال عن طريق فتح رأس المال للمؤسسة مقابل تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر.

- **وظيفة الاستثمار**: يتمثل دورها في تزويد المؤسسة بمختلف وسائل الإنتاج والاستثمار الضرورية اللازمة لمزاولة مختلف الأنشطة الاستثمارية من المنظور المالي، تتجزأ وظيفة الاستثمار إلى عمليتين

- **الحيازة على الاستثمار**: أي شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات.
- **التنازل عنه عند انتهاء عمره الإنتاجي**: تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن التثبيت أو الاستثمار عند انقضاء عمره الافتراضي بمقابل مادي يمثل سعر التنازل والذي تعزز به النتيجة المحاسبية، كما تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن التثبيتات من أجل تقليص الاحتياجات المالية نظرا لظرف مالية سيئة بهدف انعاش الخزينة والخروج من العسر المالي.

- **وظيفة الاستغلال**: تعتبر ركيزة أساسية للتحليل المالي وهي تكتسب أهمية بالغة للمساعدة على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وهي تعبر عن النشاط الرئيسي لها وتبين طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أو خدمية.

- **بناء الميزانية الوظيفية:**

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات الثابتة: – الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بالقيم الإجمالية. – الأصول ذات الطبيعة المستقرّة.	**الموارد الدائمة** – الأموال الجماعية. – الديون الطويلة والمتوسطة الأجل. – مجموع الإهتلاكات والمئونات.
استخدامات الدورة التشغيلية بالقيم الإجمالية – المخزونات الإجمالية – حقوق العملاء وملحقاتها	**موارد دورة الاستغلال:** – مستحقات المورد وملحقاته.
استخدامات خارج دورة الاستغلال بالقيم الإجمالية: – حقوق أخرى	**موارد خارج دورة الاستغلال:** – موارد أخرى.
خزينة الأصول: – المتاحات (النقديات).	**خزينة سالبة:** – الإعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة).
مجموع الاستخدامات	**مجموع الموارد**

- **أدوات التحليل الوظيفي:** يهدف التحليل على هذا الأساس إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي.
  - **رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng** : رأس المال العامل الصافي الإجمالي أو الوظيفي ينتج عن طريق الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة (الثابتة) ويعرّف بأنه ذلك الجزء المتبقي من الموارد الدائمة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة .

FRng = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

ويكون وفق ثلاث حالات التالية

- **FRng موجب**: يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى بواسطة مواردها الدائمة مع تحقيق فائض مالي يعتبر هامش أمان يمكن استعماله في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **FRng معدوم**: يعني هذا أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل تكون هذه الحالة في الغالب عند تأسيس المؤسسة وبداية نشاطها.
- **FRng سالب**: يشير هذا المؤشر في هذه الحالة أن المؤسسة عجزت في تمويل تثبيتاتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة بواسطة مواردها الدائمة محققة بذلك عجزا ماليا يؤدي بها إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية أو التنازل عن بعض من استثماراتها من أجل تقليص العجز المالي.

الشكل رقم(08): رأس المال العامل الصافي

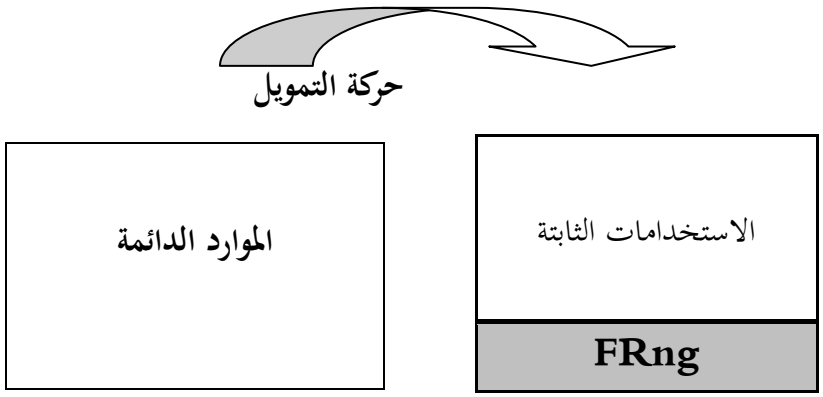

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

- **الاحتياج في رأس المال العامل الصافي BFR**: خلال دورة الاستغلال تنشأ فوارق زمنية بين عمليات الشراء والإنتاج والبيع وعمليات التسوية المتعلقة بها وتحويلها إلى سيولة يشكل احتياج في رأس المال العامل، يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين والمخزونات وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر لتمويل العجز وتغطية الاحتياج وهو

ما يعرف BFR والذي يتمثل في العجز الذي يتمثل في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الاستغلال من الجيد أن يكون سالب.

يجزأ هذا الاحتياج إلى قسمين قسم خاص بدورة الاستغلال والقسم الثاني متعلق بالاحتياج خارج الاستغلال.

BFRex = الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

BFRhex = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

الخزينة الصافية TN: تتمثل في الفائض المتبقي من FRng بعد تغطية BFR تصاغ بالعلاقة الرياضية التالية:

$$TN = FRng - BFR$$

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

تكون الخزينة الصافية وفق الحالات التالية

- **TN موجبة**: المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تمكنها من مواجهة التزاماتها في قصيرة الأجل .
- **TN سالبة**: هذا يعني أن FRng أصغر من BFR أي أن المؤسسة لا تتوفر على النقدية اللازمة لأداء التزاماتها مما يتطلب قدر الامكان.
  - رفع قيمة FRng من خلال زيادة الموارد الدائمة برفع رأس المال المؤسسة أو الزيادة في الاستدانة أو عن طريق تخفيض الاستخدامات الثابتة بالتنازل عن بعض الاستثمارات التي لا تؤثر على النشاط العادي للمؤسسة.
  - تخفيض BFR وذلك من خلال رفع المدة المتعلقة بتسديد ديون الموردين أو انقاص المدة المتعلقة بتحصيل حقوق الزبائن.
- **TN تساوي الصفر**: وهي الحالة المثلى و التي من الصعب الوصول إليها في الأجل القصير.

المطلب الثاني: أسلوب التشخيص المالي الديناميكي (المتحرك).

لقد رأينا في المبحث السابق أسلوب التشخيص المالي الساكن أو التقليدي كما ورد في بغض الكتب والمراجع والذي اعتمد على الميزانية من أجل تصوير وضعية المؤسسة في لحظة ما إلا أنها غير كافية من أجل إعطاء صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، هنا كان لابد من إيجاد تحليل يوفر رؤية متحركة عن الوضعية المالية للمؤسسة فجاء جدول التمويل الذاتي ليحوّل التحليل من المنظور الساكن إلى التحليل الديناميكي.

الفرع الأول :جدول التمويل (جدول الاستخدامات والموارد).

أولا: تعريف جدول التمويل: يمكّن جدول التمويل من تحديد قيمة التغيرات التي تحدث في الموارد والاستخدامات بين دورتين متتاليتين عن طريق معرفة قيمة التغير في المؤشرات المالية الرئيسية التالية:[1]

1- التغير في رأس المال العامل .

2- التغير في احتياجات رأس المال العامل.

3- التغير في الخزينة.

كما يكن تعريف جدول التمويل بأنه جدول الاستخدامات والموارد الذي يفسر التغير الحادث في الذمة المالية للمؤسسة بالنسبة لفترة مرجعية محددة، من منطلق أخر يعتبر جدول التمويل منطق التوازن المالي الذي يركّز على مفاهيم رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل و الخزينة.[2]

ثانيا: بناء جدول التمويل:

1- القسم الأول من جدول التمويل: يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة
- الاستخدامات الثابتة التي اقتنتها المؤسسة خلال الدورة

[1]-يوسف بومدين، فاتح ساحل، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

[2]- مليكاوي مولود،**مرجع سبق ذكره**، ص 79.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير الحاصل في الموارد الدائمة بين نهاية دورتين متتاليتين، الاستخدامات الثابتة فتتمثل في التغير في الاستخدامات الثابتة في نهاية دورتين متتاليتين. وبالتالي يكون الجزء الأول لجدول التمويل يحتوي على التغير في رأس المال العامل الصافي ويحسب وفق العلاقة التالية:

التغير في رأس المال العامل = التغير في الموارد الدائمة – التغير في الاستخدامات الثابتة

2- **القسم الثاني من جدول التمويل:** في العموم فإن القسم الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل من أعلى الميزانية والقسم الثاني من الجدول يتناول التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وبالتالي التغير يكون في العناصر التشغيلية داخل الاستغلال، وكذا العناصر خارج دورة الاستغلال والتغير الحاصل في الخزينة الصافية الإجمالية وفق العلاقات التالية:

التغير في العناصر التشغيلية = التغير في الاستخدامات التشغيلية – التغير في الموارد التشغيلية

التغير في العناصر خارج دورة الاستغلال = التغير في الاستخدامات خارج الاستغلال – التغير في الموارد خارج الاستغلال

التغير في عناصر الخزينة = التغير في خزينة الأصول – التغير في خزينة الخصوم

ومنه يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفق العلاقة التالية:

التغير في رأس المال العامل = التغير في العناصر التشغيلية + التغير في العناصر خارج دورة الاستغلال + التغير في الخزينة

الجدول رقم(03): جدول التمويل الذاتي.

التغير في الاستخدامات الثابتة	التغير في الموارد الثابتة
• توزيع الأرباح. • شراء استثمارات عينية، معنوية، مالية. • تسديد ديون طويلة الأجل. • تخفيض رأس المال.	• قدرة التمويل الذاتي. • الزيادة في رأس المال. • التنازل عن استثمارات. • زيادة ديون طويلة الأجل.
التغير في رأس المال العامل = التغير في الموارد الدائمة – التغير في الاستخدامات الثابتة	
التغير في استخدامات الاستغلال	**في التغير موارد الاستغلال**
• الزيادة في المخزونات • تسديد ديون الاستغلال. • زيادة ديون المدينين.	• الزيادة في الديون قصيرة الأجل. • انخفاض المخزونات. • تسديدات المدينين.
التغير في عناصر الدورة التشغيلية = التغير في موارد الاستغلال – التغير في استخدامات الاستغلال	
التغير في خزينة الأصول	**التغير في خزينة الخصوم**
• زيادة المتاحات. • نقص في خزينة الخصوم.	• نقص المتاحات. • زيادة خزينة الخصوم.
التغير في الخزينة = التغير في خزينة الأصول – التغير في خزينة الخصوم	

3- شرح بعض عناصر جدول التمويل:

- **القدرة على التمويل الذاتي CAF** : هو من بين أهم الموارد الدائمة التي تلجأ إليها المؤسسة في تمويل احتياجها المالي، يعطى وفق العلاقة التالية:

ق ت ذ = النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات

- **الأرباح الموزعة:** تتمثل في نتيجة الدورة السابقة الموزعة خلال الدورة المالية الحالية تحسب وفق العلاقة التالية

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة – التغير في الاحتياطات[1]

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهبية بن عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

المطلب الثالث: تحليل النتائج.

الفرع الأول: تحليل جدول حسابات النتائج.

يعتبر أسلوب تحليل النتائج مرحلة أساسية لمعرفة الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية للمؤسسة، يَكمُن الهدف من تحليل النتيجة الصافية متعدد الأوجه حيث يمكّن المحلل المالي من تشخيص بعض الظواهر التي تتعلق بالخزينة والتوازن المالي والبعض الآخر يتعلق بالرقابة الداخلية والخارجية التي تهم الأطراف ذات العلاقة، يضم هذا الأسلوب من التحليل تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير وتحليل التعادل سنحاول التطرق إليهما من خلال هذا المبحث.

أولا:التشخيص بواسطة الأرصدة الوسيطية للتسيير.

1. **جدول حسابات النتائج:**

أ- **تعريفه:** حسابات النتائج T.C.R هو عبارة بيان ملخص للإيرادات والنتائج، الأنشطة التشغيلية[1]، المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ بالاعتبار تاريخ التحصيل أو السحب، ويحدد نتيجة المالية للسنة **ربح أو خسارة**[2] نميز بين نوعين من حسابات النتائج:

- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** تصنف الأعباء والإيرادات فيه حسب طبيعتها حيث يمكن من حساب مجاميع التسيير الرئيسية، وإبراز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح/ خسارة.
- **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** يصنف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها.

ثانيا: بناء جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: لقد تم بناء جدول حسابات النتائج حسب الكيفية التي تمكّن المحلل المالي من البحث في كيفية تشكل النتيجة سواء كانت ربح أو خسارة من أجل معرفة الأسباب

[1]- شعيب شنوف،**التحليل المالي الحديث وفقا لمعايير الإبلاغ المالي IFRS**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن،2012،ص 141.

[2]- النقطة 1.230 من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 260يوليو 2008 ،الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 290مارس 2009.

المساهمة في تحقيقها ومن ثمة أخذ التدابير اللازمة من أجل تصحيح الوضع أو الحفاظ عليه فكان جدول حساب النتائج كما يلي:

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال.			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع.			
الإنتاج المثبت.			
إعانات الاستغلال.			
1- إنتاج السنة المالية:			
المشتريات المستهلكة.			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.			
2- استهلاك السنة المالية.			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2):			
أعباء المستخدمين.			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال:			
المنتجات العملياتية الأخرى.			
الأعباء العملياتية الأخرى.			
المخصصات للاهتلاك والمئونات.			
استئناف عن خسائر القيمة والمئونات.			
5- النتيجة العملياتية:			
المنتوجات المالية.			
الأعباء المالية.			
6- النتيجة المالية.			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6):			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية.			

مجموع منتجات الانشطة العادية. مجموع أعباء الأنشطة العادية. **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها). العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها). **9- النتيجة غير العادية.** **10- النتيجة الصافية للسنة المالية:** حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية. **11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1):** ومنها حصة ذوي الأقلية(1). حصة المجمع(1).			

(1) لاتستعمل إلا في لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، ص30.

ثالثا: الحسابات الوسيطية لجدول حسابات النتائج.

1- **نسبة القيمة المضافة:** تبين مدى قدرة كل وحدة منتجة على إنشاء قيمة مضافة.

نسبة القيمة المضافة = القيمة المضافة للاستغلال / عدد الوحدات المنتجة

2- **معدّل الإدماج:** نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات انطلاقا من نشاطها والمعبّر عنها برقم الأعمال تعطى بالعلاقة التالية:

معدّل الإدماج = القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال

تختلف هذه النسبة حسب القطاعات فهي تقترب من 1 في المؤسسات التجارية أما المؤسسات الصناعية تقترب من 0.5.

3- **نسب تجزئة القيمة المضافة** : يتم توزيع القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها، تحسب هذه العناصر بتكلفتها، تقيس تجزئة القيمة المضافة أهمية كل من المستخدمين، الدولة، إجمالي نشاط استغلال المؤسسة في استعمال القيمة المضافة.

بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة للاستغلال

بالنسبة للدولة = ضرائب ورسوم / القيمة المضافة للاستغلال

بالنسبة للمؤسسة = إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة للاستغلال

4- نسب تطور النشاط: يتم قياس تطور نشاط المؤسسة بمعدل تغير أحد مؤشرات هذا النشاط يحسب التغير وفق الفرق بين سنتين متتاليتين منسوب للسنة الأولى.

نسبة تغير رقم الأعمال = (رقم أعمال السنة ن رقم أعمال السنة ن–1) / رقم أعمال السنة ن–1

نسبة تغير القيمة المضافة = (ق م استغلال ن – ق م استغلال ن–1) / ق م استغلال ن–1

تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل المادية والبشرية الخاصة المستخدمة في نشاطها

نسبة تطور الإنتاج = (إنتاج السنة ن – إنتاج السنة ن –1) / إنتاج السنة ن – 1

نسبة تطور النتيجة = (النتيجة الصافية ن – النتيجة الصافية ن – 1) / النتيجة الصافية ن–1

تبين تطور النتيجة التي حققتها المؤسسة.

الفرع الثاني: تحليل نقطة التعادل.

أولا: مفهومها: المقصود بنقطة التعادل أو النقطة الميتة كما ورد في بعض الكتب والمراجع هو نقطة لا ربح ولا خسارة أي ذلك رقم الأعمال الذي تتمكن المؤسسة من خلاله تغطية جميع أعبائها دون أن يبقى لديها فائض، لذا سميت بنقطة التعادل بين المداخيل والتكاليف[1].

كما يمكن تعريفها بأنها ذلك المستوى للنشاط الذي يكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف،حيث تكون النتيجة عند هذا المستوى حيادية لا ربح ولا خسارة، وتسمى أيضا بنقطة التعادل التي يكون عندها رقم الأعمال الذي تكون عنده التكاليف الثابتة تساوي الهامش على التكاليف المتغيرة المتمثلة في الفرق رقم الأعمال و التكاليف المتغيرة ، يمكن تبيان نقطة التعادل بيانيا وفق الشكل التالي

[1]– بديسي فهيمة،**المحاسبة التحليلية**،بدون طبعة،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة الجزائر،2013،ص 156.

الشكل رقم (09): تحديد نقطة التعادل بيانيا.

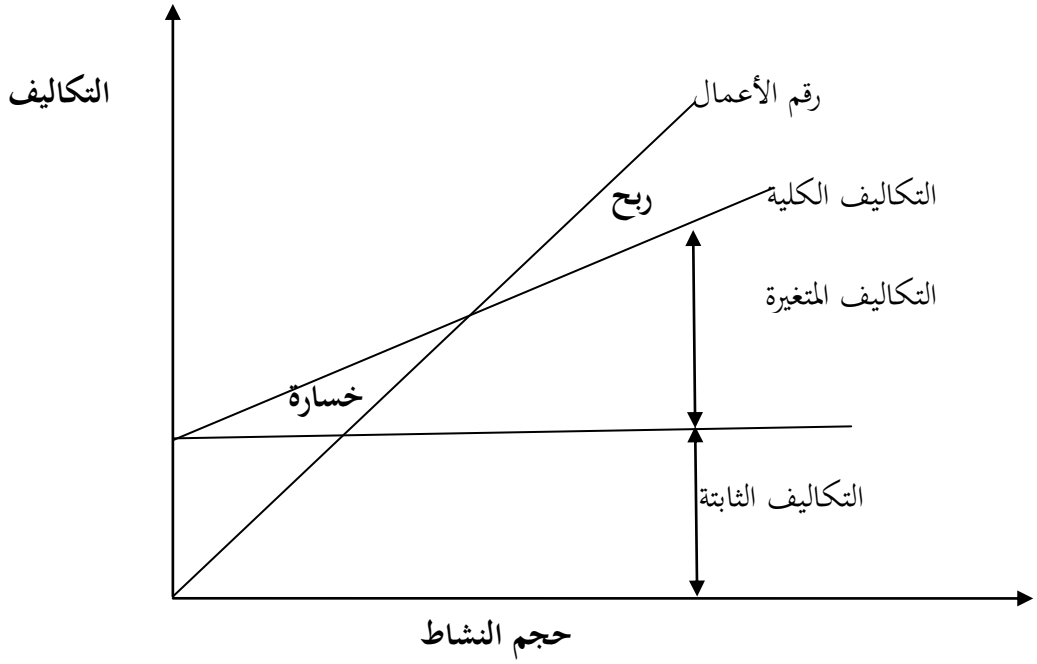

المصدر: إلياس بن ساسي، **مرجع سبق ذكره**، ص238.

ثانيا:حساب نقطة التعادل.

من أجل حساب نقطة التعادل رياضيا يجب تجزئة التكاليف إلى جزء ثابت وجزء متغير حيث:

$$\mathbf{CF = CA - CV = M}$$

$$\mathbf{PM = CF / m}$$

CF: التكاليف الثابتة.

CA: رقم الأعمال.

CV: التكاليف المتغيرة.

M: الهامش على التكلفة المتغيرة.

m: معدل الهامش على التكلفة المتغيرة.

PM: نقطة التعادل.

1- **استخدامات نقطة التعادل في التشخيص المالي:** يوجد عدة استعمالات لنقطة التعادل في التشخيص المالي للمؤسسة نذكر منها على سبيل الحصر:

- تساعد نقطة التعادل على اختيار الإستراتيجية الصناعية من خلال تكثيف الجهود الاستثمارية من أجل تخفيض نقطة التعادل إلى أكبر حد ممكن بغية امتصاص التكاليف الثابتة.
- الربط بين الإستراتيجية المالية والإستراتيجية الصناعية عن طريق فتح رأس المال للمساهمة والتخلي عن الاستدانة الخارجية من أجل تدنية نقطة التعادل خاصة إذا كانت المؤسسة تعاني من وضعيات مالية صعبة.
- إعادة هيكلة التكاليف الكلية للمؤسسة و علاقتها بمستوى النشاط حيث تلجأ المؤسسة إلى إعادة تنظيم قواعدها الإنتاجية من أجل تدنية التكاليف الثابتة وغير المباشرة و ذلك لعلاقتها المباشرة بنقطة التعادل.
- قياس مستوى تحقيق الأرباح والعمل على استقراه في المستوى المناسب مع الأخذ بالاعتبار خصائص السوق وهيكل تكاليف الإنتاج.
- تحليل الإنحرفات بين التقديرات والانجازات وهذا أهم الوظائف التسييرية التي تساعد المؤسسة على التأكد من مدى بلوغ أهدافها المخطط لها والمنجزة فعلا.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد مرّ التشخيص المالي بعدّة مراحل، فاعتمد البنكيين والوسطاء الماليين التحليل التقليدي كأداة للتحليل من أجل اتخاذ القرارات المالية معتمدين في ذلك على المؤشرات النسب المالية إلا أنه قوبل بانتقادات عدّة حيث أنه لا يعطي تصورا واضحا حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل كما أنه عجز عن توضيح علاقته بالخزينة وعدم إمكانية المقارنة بين دورات متتالية، الانتقادات التي مهدّت لظهور التحليل الحديث أو الديناميكي من خلال جدول التمويل كخطوة أولى لتحسين وتطوير التحليل التقليدي الذي تمكّن من إعطاء صورة أوضح عن الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك بتوضيح توضيح الحركات المالية لكل دورة على حدة.

الفصل الثالث

واقع دور جودة المعلومة المحاسبية

في التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية

-سعيدة-

تمهيد:

لقد خصص هذا الفصل من أجل إبراز الدور الذي تؤديه جوده المعلومة المحاسبية في عملية التشخيص المالي لبعض المؤسسات الاقتصادية لولاية سعيدة، الذي يساعد على اتخاذ القرارات المالية اللازمة بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، ومعرفة وتحديد البدائل واختيار أفضلها من أجل المحافظة على نقاط القوة وتعزيز نقاط الضعف وذلك بإجراء دراسة ميدانية يُستند فيها على استمارة الاستبيان التي تتضمن مجموعة من الفقرات يتم من خلالها إسقاط الجانب التطبيقي على الجانب النظري.

المبحث الأول: تقديم الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة.

من أجل تحقيق الأهداف المرجوّة من الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على الأسلوب الميداني عن طريق تصميم استمارة الاستبيان وتوزيعها على مختلف المصالح المالية والمحاسبية لبعض المؤسسات الاقتصادية من أجل اختبار الفرضيات المتبناة بالاعتماد على الأسلوب الوصفي والتحليلي.

1. **أسلوب جمع البيانات:** لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بالاعتماد على الدراسات السابقة والتي كان الأثر الكبير في ذلك من أجل استعماله كأداة رئيسية لجمع البيانات.
2. **تصميم أدوات الدراسة:** إن أصعب مرحلة تواجه الباحث هي مرحلة جمع البيانات خاصة لتصميم الأداة المناسبة لهدف الدراسة المتمثل أساسا في بحثنا تبيان دور جودة المعلومة المحاسبية في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث بنيت الفرضيات التي ذكرت في الفصول النظرية ولمعالجتها صمم الاستبيان المكون من جزأين أساسين كمايلي:

الجزء الأول خصص لمعرفة المعلومات الشخصية والمهنية الخاصة لعينة الدراسة أما الجزء الثاني تضمن أربع محاور يضم كل محور منها على مجموعة من الفقرات.

- **المحور الأول من (الفقرة 1 إلى الفقرة 7)**: يهدف هذا المحور إلى معرفة مدى وعي المؤسسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية) حيث تعكس مدى حرص المؤسسة على استخدام معلومة محاسبية ذات جودة عالية في عملياتها المختلفة.
- **المحور الثاني من (الفقرة 8 إلى الفقرة 14)**: يهدف هذا المحور إلى معرفة دور الخصائص الأساسية و الثانوية للمعلومة المحاسبية في عملية التشخيص المالي في المؤسسة وكذا الرفع من مستوى جودة المعلومة المحاسبية.
- **المحور الثالث من (الفقرة 15 إلى الفقرة 17)**: تناول هذا المحور الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية و علاقتها بمستوى الجودة وكذا تأثر المعلومة بصفات القائم بمعالجتها وإعدادها.
- **المحور الرابع من (الفقرة 18 إلى الفقرة 23)**: تطرّق هذا المحور إلى معرفة مساهمة جودة المعلومة المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة.

فقرات الاستبيان صممت بما يتلاءم وفق متطلبات مقياس ليكرت الخماسي أي أن الإجابات تتراوح مابين : **غير موافق بشدة (05)، غير موافق (04)، محايد (03)، موافق(04)، موافق بشدّة(05)**.

- **حساب المدى:** وهو قيمة الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة في المتغيرات وفي مقياس ليكرث الخماسي المدى يساوي القيمة 5 – 1= 4
- **طول المدى:** هو حاصل قسمة المدى على عدد الدرجات فنجد 5/4=0.8

بإضافة القيمة الدنيا المساوية 1 لطول المدى نحصل على الاقتراحات الخمس المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (05): يوضح مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان.

العدد	المتوسط الحسابي(مجال الموافقة = 0.8)	درجة الموافقة
1	1 _ 1.8	غير موافق بشدة
2	1.81_2.60	غير موافق
3	2.61 _3.40	محايد
4	3.41 _ 4.20	موافق
5	4.21 _ 5	موافق بشدة

المصدر:(عبد الله عمر زين الكاف، 2014)

المطلب الثاني:مجتمع وعينة الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة: استهدفت الدراسة موظفي مصالح المحاسبة والمالية بما فيها المدريين التنفيذيين ورؤساء المصالح المالية والمحاسبية والمسيرين الماليين لبعض المؤسسات الاقتصادية (**مديرية مقاطعة الغاز المسال لولاية سعيدة، مديرية التوزيع سوناطراك سعيدة، مصنع الاسمنت الحساسنة سعيدة،مطاحن سعيدة،وحدة المنبع سعيدة،المؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة،الديوان الجزائري المهني للحبوب) ، المؤسسة الوطنية لصناعة الزجاج والمواد الكاشطة.**

ثانيا: عينة الدراسة: لقد تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وتوصيل الاستمارة إلى العينة بطريقة مباشرة حيث بلغ العد الكلي للاستمارات الموزعة 67 استمارة تم استرجاع منها 59 استمارة وكان عدد الاستمارات الصالحة 55 استمارة.

1. **متغيرات الدراسة:** من خلال موضوع الدراسة نلاحظ أنه مكون من متغيرين إحداهما متغير مستقل والآخر متغير تابع.

- **المتغير المستقل:** جودة المعلومة المحاسبية هي المتغير المستقل التي يمكن قياسها من خلال الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية حتى تتسم بالجودة المطلوبة كالثبات، الموثوقية، الصدق، الملائمة ...إلخ.
- **المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الذي يمكن قياسه من خلال نتائج التشخيص المالي وتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ القرارات المالية اللازمة وفي الوقت المناسب في المؤسسة.

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية .

حتى يتسنى لنا تحقيق أهداف الدراسة والتمكّن من تحليل الاستبيان اعتمدنا على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**statistical package for social sciences version 22**) لملاءمته لكافة البحوث العلمية لسهولة استخدامه وشموليته، وتناسبه مع نوعية البيانات المتوفرة والغاية المنوط الوصول إليها من خلال هذا التحليل والذي يعتبر من أصعب المراحل التي يواجهها الباحث، لتعدد طرق تحليل البيانات وصعوبة اختيار معايير تتناسب مع طبيعة بيانات الدراسة قيد التحليل أي الطرق المعلمية أو اللامعلمية وعلى هذا الأساس لقد اتبعنا المراحل التالية لاختبار فرضيات الدراسة..

أ– **اختبار التوزيع الطبيعي:** تم استخدام اختبار كولموجروف – سميرنوف لحسن المطابقة لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه .

ب– **اختبار الثبات:** وذلك من خلال معرفة صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا مجموعة من الملاحظات، ولتبيان ثبات الاستبيان يتم استخدام اختبار **Reliability Analysis**) **Cronbachs Alpha**) الذي يجب أن تفوق قيمة معامله **0.70** لقبول ثبات الاستبيان.

ت– **تحديد معامل الإرتباط:** يستخدم هذا المعامل من أجل تحديد مدى ارتباط فقرات الاستبيان فيما بينها من جهة ومعرفة مدى ارتباط محاور الاستبيان من جهة اخرى.

ث– تحديد العلاقة و معاملات الارتباط بين محاور الاستبيان.

ج– وصف العينة الإحصائية.

ح– تحليل فقرات الاستبيان.

خ– اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

سنحاول من خلال المبحث عرض النتائج المتوصل إليها والتي أجريت على عينة الدراسة المتمثلة في موظفي مصالح المحاسبة والمالية لبعض المؤسسات الاقتصادية بهدف معرفة العلاقة التي جودة المعلومة المحاسبية ونتائج التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية ومدى تأثرها بها.

المطلب الأول: وصف خصائص العينة

من أجل دراسة أثر جودة المعلومة المحاسبية على عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، قمنا بإدخال 55 مفردة ضمن برنامج (SPSS V 22) من أصل 67 استبانة موزعة على مؤسسات اقتصادية مختلفة أي بنسبة 82.09% .

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي كولموجروف – سميرنوف .

حيث أن فرضيات هذا الاختبار هي:

- **الفرضية الصفرية H0**: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلةH1** : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويوضح الجدول رقم (06) نتائج اختبار كولمجروف– سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً .

الجدول رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي

	المحور	القيمة المعنوية
.1	المحور الأول: مدى وعي المؤسسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية)	0.20
.2	المحور الثاني: الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية	0.19
.3	المحور الثالث: الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية	0.12
.4	المحور الرابع: التشخيص المالي للمؤسسة	0.099
	الاستبيان ككل	0.082

نلاحظ من جدول (**06**) أن القيمة المعنوية **sig** لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

الفرع الثاني: اختبار ثبات وصدق الاستبيان.

من الضروري اختبار ثبات أداة الدراسة الميدانية (الاستبيان) فهي مرحلة أساسية للتأكد من أن الاستبيان يعطي النتائج نفسها في حالة ما إذا تم توزيعه عدّة مرات في نفس الشروط والقيود، أو بعبارة أخرى تكون النتائج متقاربة إلى حد ما، في دراستنا تم حساب معامل الثبات لاستبيان بطريقة Alpha Cronbach's لمحاور الاستبيان، ثم لجميع فقرات محاور الاستبيان كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يوضح معامل الصدق و الثبات Alpha Cronbach's

البيان	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	**الصدق***
المحور الأول	مدى وعي المؤسسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية)	07	% 80.7	0.90
المحور الثاني	الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية	07	%82	0.90
المحور الثالث	الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية	03	% 46.3	0.68
المحور الرابع	التشخيص المالي للمؤسسة	06	% 73.6	0.86
	جميع فقرات محاور الاستبيان	23	%90.2	0.95

*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

المصدر: من إعداد الطالب (بناءا على نتائج SPSS version 22)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الثبات Alpha Cronbach's للمحاور مرتفعة، كما أن معامل الثبات Alpha Cronbach's لجميع فقرات محاور الاستبيان مساوية ل 90.20 % وهي نسبة مرتفعة، أي أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وكذلك قيمة الصدق مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين (0.86، 0.95)، كذلك قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.977) وهذا يعنى أن معامل الصدق مرتفع مما يجعل الباحث على ثقة تامة لصحة الاستبيان وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الفرع الثالث: الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

بالاعتماد على حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والمحور الخاص بها تمّ قياس الصدق الداخلي لفقرات كل محاور الاستبيان بداية من المحور الأول المتعلق بمدى إدراك المؤسسة بتحقيق الجودة في مخرجاتها المحاسبية، والمحور الثاني المتعلق بالخصائص الأساسية والثانوية للمعلومة المحاسبية، ثم المحور الثالث

الذي تناول الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية إلى المحور الرابع والأخير المتعلق بتأثير جودة المعلومة المحاسبية على التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية نبين ذلك وفق الجدال التالية.

الجدول رقم (08): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	فقرات الاستبيان	معامل بيرسن	مستوى الدلالة	التعليق
01	تعمل المؤسسة على تطبيق نظام معلومات محاسبي سليم يساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.	**0.624****	**,000**	دالّ إحصائيا
02	سلامة معالجة البيانات وعرض المعلومات يؤديان إلى جودة المعلومة المحاسبية	**0.507****	**,000**	دالّ إحصائيا
03	تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية عدم التحيز.	**0.829****	**,000**	دالّ إحصائيا
04	تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية صدق التعبير .	**0.618****	**,000**	دالّ إحصائيا
05	تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية قابلية التحقيق.	**0.692****	**,000**	دالّ إحصائيا
06	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي SCF.	**0.747****	**,000**	دالّ إحصائيا
07	تعمل المؤسسة على توفير معايير جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير معلومة تمتاز بالدقة .	**0.740****	**,000**	دالّ إحصائيا

** الارتباط دالّ إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على مخرجات (SPSS version 22)

الجدول رقم(09): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني من الاستبيان

الرقم	فقرات الاستبيان	معامل بيرسن	مستوى الدلالة	التعليق
01	تساعد بشكل كبير موثوقية المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية الصائبة.	**0.663****	**,000**	دالّ إحصائيا
02	يساعد سهولة فهم المعلومة المحاسبية في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية	**0.669****	**,000**	دالّ إحصائيا
03	قابلية مقارنة المعلومة المحاسبية يساعد بشكل كبير في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.	**0.656****	**,000**	دالّ إحصائيا
04	تساهم موضوعية المعلومة المحاسبية في إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة.	**0.601****	**,000**	دالّ إحصائيا
05	تساهم ملاءمة المعلومة المحاسبية مع القرارات المالية المتخذة في إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة.	**0.674****	**,000**	دالّ إحصائيا
06	الحصول على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.	**0.791****	**,000**	دالّ إحصائيا
07	تطَابق شكل المعلومة مع متطلبات متخذي القرارات المالية يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.	**0.809****	**,000**	دالّ إحصائيا

** الارتباط دالّ إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على مخرجات (SPSS version 22)

الجدول رقم(10): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث من الاستبيان

الرقم	فقرات الاستبيان	معامل بيرسن	مستوى الدلالة	التعليق
01	تسجيل الأحداث الاقتصادية في وقت حدوثها يساعد في عملية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.	**0.609****	**,000**	دالّ إحصائيا
02	توفير قنوات اتصال جيدة بين مختلف المصالح في المؤسسة يسهل في عملية التشخيص المالي للمؤسسة.	**0.754****	**,000**	دالّ إحصائيا
03	موضوعية القائم على إعداد القوائم المالية تساهم بشكل فعَّال ومباشر في تشخيص المالي للمؤسسة.	**0.725****	**,000**	دالّ إحصائيا

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على مخرجات SPSS version 22

الجدول رقم(11): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع من الاستبيان

الرقم	فقرات الاستبيان	معامل بيرسن	مستوى الدلالة	التعليق
01	القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة بوضعها الحالي تعطي المحلل المالي القدرة على تقييم المركز المالي للمؤسسة.	**0.657****	**,000**	دالّ إحصائيا
02	عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الحيطة والحذر يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.	**0.706****	**,000**	دالّ إحصائيا
03	عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الشمولية يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.	**0.741****	**,000**	دالّ إحصائيا
04	عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الثبات يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.	**0.761****	**,000**	دالّ إحصائيا
05	حذف وعرض المعلومة المحاسبية بالطريقة الخطأ يؤثر سلبا على عملية التحليل المالي في المؤسسة.	**0.600****	**,000**	دالّ إحصائيا
06	يجب أن تكون القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي للمؤسسة معبرة تعبيرا كافيا عما تحمله هذه القوائم. (صدق العمليات والأحداث المالية الصادرة في القوائم المالية)	**0.483****	**,000**	دالّ إحصائيا

** الارتباط دالّ إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على مخرجات SPSS version 22

من الجداول المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات محاور الاستبيان(08)،(09)،(10)،(11) يتضح لنا أن معاملات الارتباط الظاهرة فيها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وأن مستوى الدلالة لكل فقرات المحاور 000، وهي أقل من 0.01 وهذا يؤكد مصداقية تلك الفقرات والمحاور الأربعة ولتأكد من مصداقية المحاور الأربعة واتساقها فيما بينها، وأنها صالحة الاستعمال لقياس ومعالجة موضوع محل الدراسة نقوم باختبار الصدق البنائي بين هذه المحاور والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(12): معامل الارتباط بين معدلات محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.

الرقم	فقرات الاستبيان	معامل بيرسن	مستوى الدلالة	التعليق
01	مدى وعي المؤسسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية)	**0.803****	**,000**	دالّ إحصائيا
02	الخصائص الأساسية و الثانوية للمعلومة المحاسبية	**0.857****	**,000**	دالّ إحصائيا
03	الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية	**0.799****	**,000**	دالّ إحصائيا
04	أهمية جودة المعلومة المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية	**0.814****	**,000**	دالّ إحصائيا

** الارتباط دالّ إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر:من إعداد الطالب استنادا على مخرجات (SPSS version 22)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بيرسن تتراوح ما بين 0.799 و 0.857 لكل محاور الاستبيان وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 مما يدّل على صدق محاور الاستبيان لما وضعت لقياسه.

المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة حسب البيانات العامة.

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة،الخاصة بالجزء الأول من الاستبيان وذلك حسب البنود الموضحة فيه (**الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة)** إضافة إلى تبيان دور إجابات الأفراد وتثمين النتائج المتحصل عليها خلال الدراسة.

الفرع الأول: وصف خصائص العينة الإحصائية من حيث الجنس.

من خلال دراسة وتحليل حجم العينة المتكونة من 55 مفردة، اتضح لنا أن غالبية عينة الدراسة ذكور حيث قدّر عددهم 47 فرد بنسبة 85.5% بينما كان عدد الإناث 08 بنسبة 14.5% من إجمالي عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي، هذا ما يؤكد أن غالبية موظفي مصالح المحاسبة والمالية لمجتمع الدراسة ذكور مما يعطيهم الفرصة الأكبر للإرتقاء إلى الوظائف العليا .

جدول رقم (13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	47	85.5
انثى	8	14.5
المجموع	55	100.0

الشكل رقم(10): توزيع حجم العينة حسب الجنس

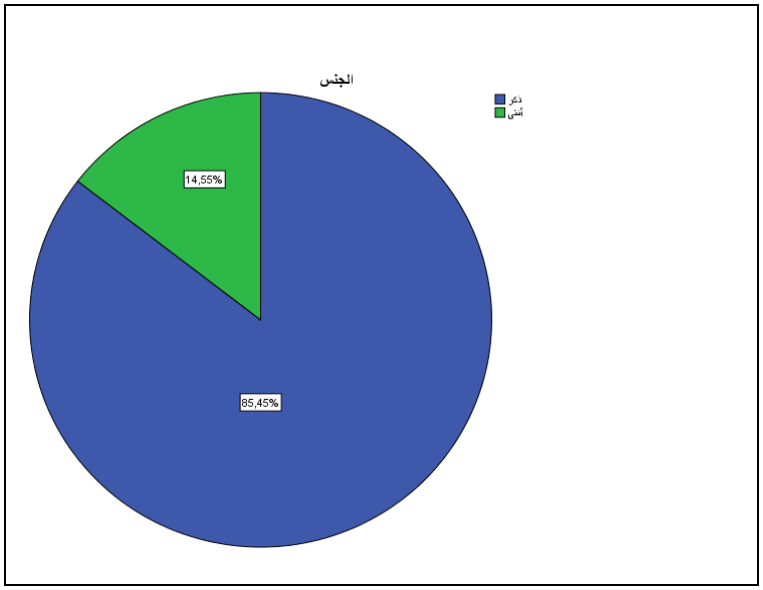

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل بيانات الاستبيان

الفرع الثاني :وصف العينة الإحصائية من حيث السن.

عامل السن له دور كبير في الدراسات الإحصائية باستخدام استمارة الاستبيان، من خلال النتائج التي يوضحها الجدول أدناه نلاحظ أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 36 سنة و 45 سنة حيث قدّر عددهم 30 فرد بنسبة 54.5% تليها الفئة العمرية أكثر من 45 سنة بنسبة قدّرت 23.6% مما يؤكد على حرص المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على عامل الخبرة لموظفيها مع العمل على توظيف طاقات شبانية لتفعيل عنصر التحديث العلمي والعملي.

الجدول رقم(14):توزيع العينة الإحصائية من حيث السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل 25 سنة	2	%3.63
25-35سنة	10	%18.18
36-45 سنة	30	%54.55
أكثر 45 سنة	13	%23.64
المجموع	55	%100

الشكل رقم(11):توزيع العينة الإحصائية من حيث السن.

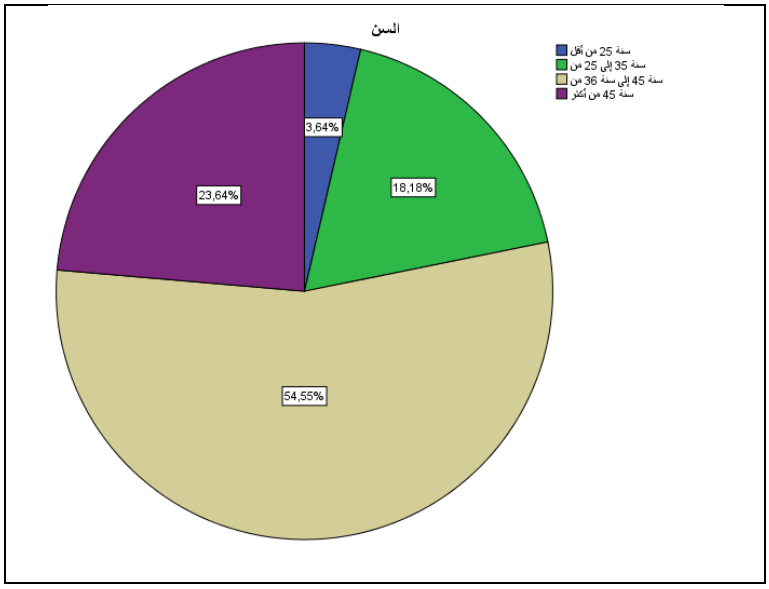

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل بيانات الاستبيان.

الفرع الثالث: وصف العينة الاحصائية حسب المستوى التعليمي.

يتضح من الجدول أدناه أن ما نسبته 49.09 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ليسانس، بينما كانت نسبة المؤهل العلمي ماستر 23.64 % و 18.18 % من عينة الدراسة يحملون مستوى الثانوي وشهادات مهنية، بينما بقية أفراد العينة من حملة شهادات الدراسات العليا بنسبة 9.09 %.

غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون شهادات جامعية حيث تمثلت النسبة 81.82 % من مجموع العينة الإحصائية وهذا ما يدّل على حرص المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على أن يتمتع موظفيها بمؤهل علمي عال و على إن يكون مجال الدراسة له علاقة مباشرة بطبيعة العمل الذي يقوم به الموظف.

الجدول رقم (15): توزيع العينة الإحصائية حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي وشهادات مهنية	10	%18.18
ليسانس	27	%49.09
ماستر	13	%23.64
دراسات عليا	5	%9.09
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان.

الشكل رقم (12): توزيع العينة الإحصائية من حيث المستوى التعليمي

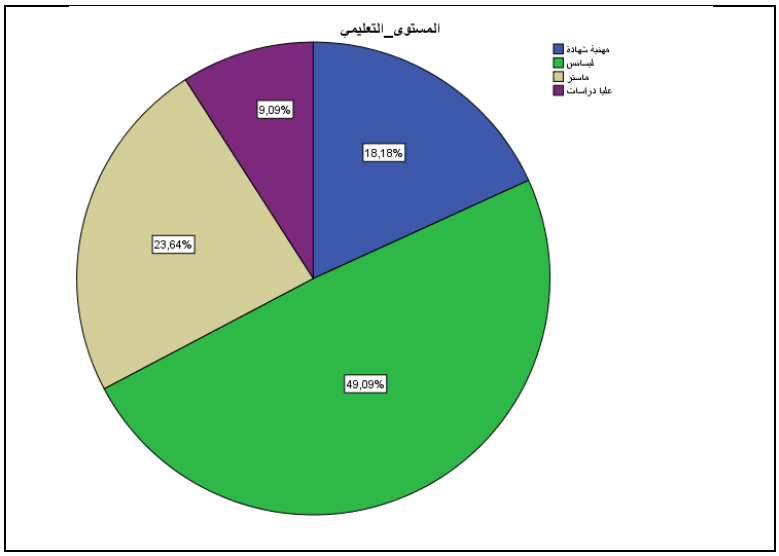

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان.

الفرع الرابع: وصف العينة الإحصائية حسب التخصص العلمي.

يتضح من الجدول أدناه أن ما نسبته 29.1 % من عينة الدراسة و 27.3 % تخصصهم على التوالي محاسبة و مالية ، بينما 16.4 % من عينة الدراسة لديهم تخصص في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والبقية يحملون تخصصات أخرى.

غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون تخصصات في المالية والمحاسبة حيث يمثلون ما نسبته 56.4 % من مجموع العينة الإحصائية وهذا ما يدّل على حرص المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على توظيف كفاءات ذوي اختصاصات تتوافق و متطلبات المنصب الذي يشغلونه من خلال إتباع سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

الجدول (16): توزيع العينة الإحصائية حسب التخصص العلمي.

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	16	%29.1
مالية	15	%27.3
علوم اقتصادية	09	%16.4
علوم التسيير	09	%16.4
أخرى	06	%10.9
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان.

الشكل رقم (13): توزيع العينة الإحصائية من حيث التخصص العلمي.

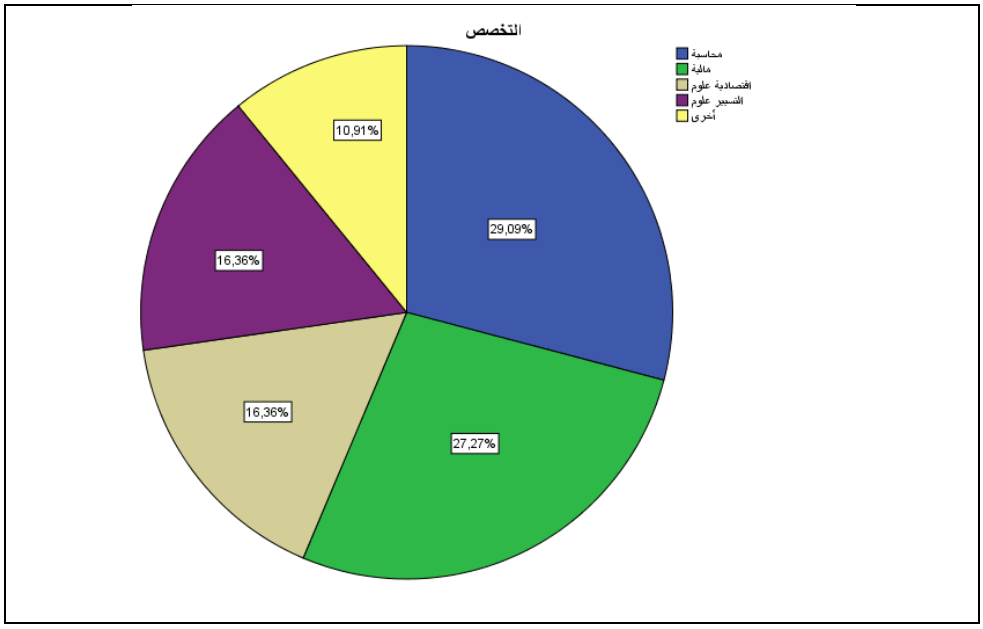

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان.

الفرع الخامس: وصف العينة الإحصائية من حيث سنوات الخبرة المهنية.

من خلال جداول مخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان نلاحظ جل مفردات العينة الإحصائية تتراوح خبرتهم المهنية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة مابين 6 سنوات إلى 15 سنة بنسبة مئوية قدرت 65.4% من مجموع حجم العينة، بينما بقية الموظفين يتراوح عدد سنوات خبرتهم 16سنة و 25 سنة بنسبة 34.6% من مجموع العينة الإحصائية وهذا ما يدّل على أن المؤسسات محل الدراسة تحرص على الاستفادة من الكفاءات المهنية ذات الخبرة المهنية العالية، لاسيما رؤساء المصالح – المالية والمحاسبية– مما يرفع من مستوى جودة مخرجاتها المحاسبية.

الجدول رقم(17): توزيع العينة الإحصائية حسب الخبرة المهنية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	13	%23.6
[6-15] سنة	23	%41.8
[16-25] سنة	8	%14.5
أكثر من 25 سنة	11	%20
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان.

الشكل رقم(14): توزيع العينة الإحصائية من حيث سنوات الخبرة.

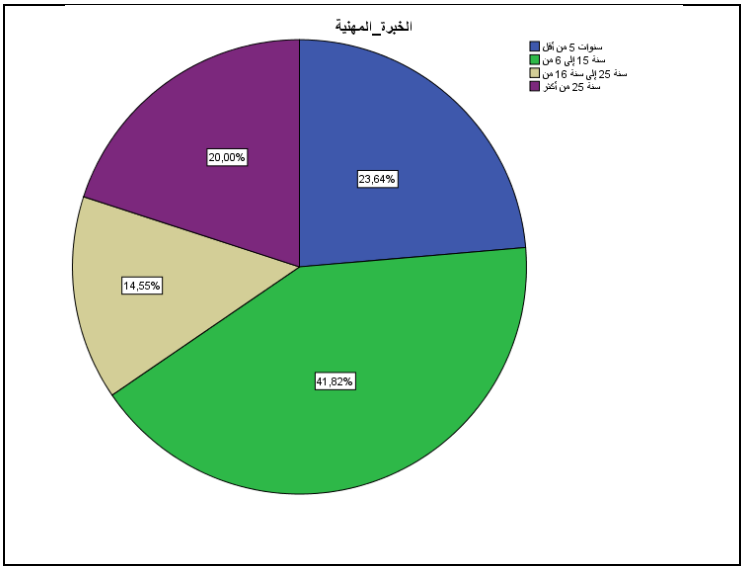

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان.

الفرع السادس: وصف العينة الإحصائية حسب طبيعة الوظيفة.

من خلال الجدول أدناه يتضح لنا أن ما نسبته 36.4 %و 30.9 % من مجموع العينة الإحصائية يشغلون على التوالي منصب محاسب ومنصب رئيس قسم المحاسبة، بينما 09.10 % يشغلون منصب مدير تنفيذي في مختلف المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والبقية يشغلون مناصب أخرى من بينها محلل مالي 1.8 % ، مما يدّل على أن أغلب أفراد العينة الإحصائية والتي قدم لها الاستبيان هم من ذوي الاختصاص في المحاسبة وهذا ما يساعد الباحث للوصول إلى نتائج جيدة لتوافق طبيعة الوظيفة و صلب موضوع البحث.

الجدول رقم (18): توزيع العينة الإحصائية حسب طبيعة الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة
مدير تنفيذي	05	%9.1
رئيس قسم	17	%30.9
محاسب	20	%36.4
محلل مالي	01	%1.8
أخرى	12	%21.8
المجموع	55	100%

الشكل رقم (15): توزيع العينة الإحصائية حسب طبيعة الوظيفة.

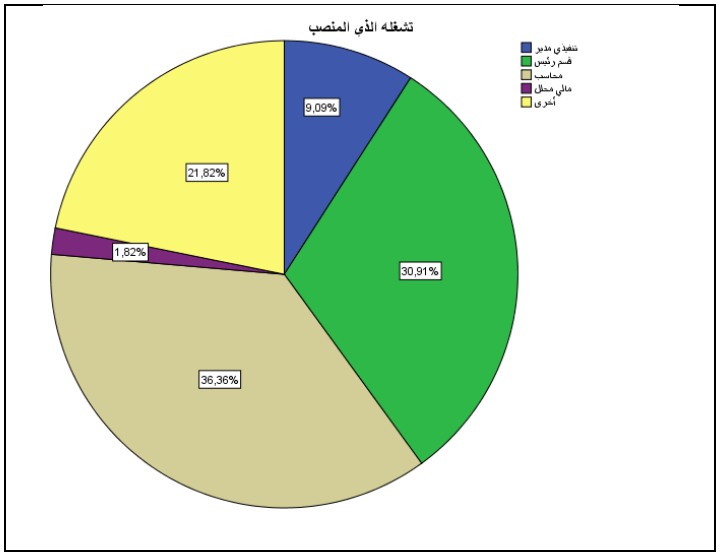

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيان

المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان

المحور الأول: مدى وعي المؤسسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية).

من خلال إجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الأول والمتعلق بمدى وعي المؤسسات محل الدراسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها المحاسبية سجلنا الإجابات الموضحة ضمن الجدول الموالي الذي يوضح اتجاهات إجابات أفراد العينة الإحصائية.

الجدول رقم(19): نتائج عبارات المحور الأول من الاستبيان.

العبارة	استجابة أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
الفقرة 01	14	40	1	0	0	4.24	0.47
	% 25.5	% 72.7	% 25.5	% 0	% 0		
الفقرة 02	22	32	1	0	0	4.38	0.527
	% 40	% 58.2	% 1.8	% 0	% 0		
الفقرة 03	13	35	6	1	0	4.09	0.646
	% 23.6	% 63.6	% 10.9	% 1.8	% 0		
الفقرة 04	8	38	7	2	0	3.95	0.650
	% 14.5	% 69.7	% 12.7	% 3.6	% 0		
الفقرة 05	14	32	7	2	0	4.05	0.731
	% 25.5	% 58.2	% 12.7	% 3.6	% 0		
الفقرة 06	19	31	4	1	0	4.24	0.666
	% 34.5	% 56.4	% 7.3	% 1.8	% 0		
الفقرة 07	13	36	4	2	0	4.09	0.674
	% 23.6	% 65.5	% 7.3	% 3.6	% 0		
المحور الأول	**المجموع**					**4.15**	**0.62**

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ:

- **العبارة 01**: تعمل المؤسسة على تطبيق نظام معلومات محاسبي سليم يساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 01 يساوي **4.24**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.47**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة على أن المؤسسة تعمل على تطبيق نظام معلومات محاسبي سليم يساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

- **العبارة02**: سلامة معالجة البيانات وعرض المعلومات يؤديان إلى جودة المعلومة المحاسبية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 02 يساوي **4.38**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.527**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة على أن سلامة معالجة البيانات وعرض المعلومات المحاسبية يؤديان إلى رفع مستوى جودة المعلومة المحاسبية.

- **العبارة 03**: تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية عدم التحيز.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 03 يساوي **4.09**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.646**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن المؤسسة تعمل على توفير عناصر الثقة في مخرجاتها المحاسبية بما يضمن توفير خاصية عدم التحيز.

- **الفقرة 04**: تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية صدق التعبير .

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 04 يساوي **3.95**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري

0.650، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن المؤسسة تسعى لتوفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية صدق التعبير.

- **الفقرة 05**: تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية قابلية التحقيق.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 05 يساوي **4.05**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.731**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن المؤسسة تعمل على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية قابلية التحقيق.

- **الفقرة 06**: يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 06 يساوي **4.24**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.666**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة على أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية التي ينتجها النظام تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي.

- **الفقرة 07**: تعمل المؤسسة على توفير معايير جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير معلومة تمتاز بالدقة

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 07 يساوي **4.09**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.674**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن المؤسسة تعمل على توفير معايير جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير معلومة تمتاز بالدقة.

المحور الثاني: الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية.

من خلال إجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الثاني والمتعلق بالخصائص النوعية الأساسية والثانوية المعززة للمعلومة المحاسبية سجلنا في الجدول التالي إجابات أفراد العينة لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة الإحصائية.

الجدول رقم (20): نتائج عبارات المحور الثاني من الاستبيان.

العبارة	استجابة أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
الفقرة 08	23	30	0	2	0	4.35	0.673
	41.8%	54.5%	0%	3.6%	0%		
الفقرة 09	19	33	1	2	0	4.25	0.673
	34.5%	60%	1.8%	3.6%	% 0		
الفقرة 10	13	36	5	1	0	4.11	0.629
	23.6%	65.5%	9.1%	1.8%	% 0		
الفقرة 11	21	29	4	1	0	4.27	0.679
	38.2%	52.7%	7.3%	1.8%	% 0		
الفقرة 12	13	33	5	4	0	4.00	0.793
	23.6%	60%	9.1%	7.3%	% 0		
الفقرة 13	28	25	1	1	0	4.45	0.633
	50.9%	45.5%	1.8%	1.8%	% 0		
الفقرة 14	16	30	7	2	0	4.09	0.752
	29.1%	54.5%	12.7%	3.6%	0%		
المحور الأول	المجموع					**4.22**	**0.69**

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ:

- **العبارة 08**: تساعد بشكل كبير ملاءمة المعلومة المحاسبية لتوفرها على القيمة التنبؤية إحداث الفرق في اتخاذ القرارات المالية .

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 08 يساوي **4.35**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.673**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة على أن توفر القيمة التنبؤية في المعلومة المحاسبية يساعد بشكل كبير في اتخاذ القرارات الصائبة.

- **العبارة 09**: يساعد صدق تعبير المعلومة المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تمثلها في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 09 يساوي **4.25**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.673**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة على أن صدق تعبير المعلومة المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تمثلها في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- **العبارة 10**: قابلية مقارنة المعلومة المحاسبية يساعد بشكل كبير في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 10 يساوي **4.11**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.629**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن قابلية مقارنة المعلومة المحاسبية يساعد بشكل كبير في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- **العبارة 11**: تساهم قابلية فهم المعلومة المحاسبية بشكل كبير في إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 11 يساوي **4.27**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.679**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة على أن فهم المعلومة المحاسبية يساهم في إعطاء صورة للوضع المالي للمؤسسة.

- **العبارة 12**: تساهم ملاءمة المعلومة المحاسبية مع القرارات المالية المتخذة في إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 12 يساوي **4.00**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.793**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن تلاؤم المعلومة المحاسبية مع القرارات المالية المتخذة يساهم في تصوير المركز المالي للمؤسسة.

- **العبارة 13**: الحصول على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 13 يساوي **4.45**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.633**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة على أن الحصول على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة من طرف المصالح المالية للمؤسسة الاقتصادية.

- **العبارة 14**: تطَابق شكل المعلومة مع متطلبات متخذي القرارات المالية يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 14 يساوي **4.09**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.752**، وهذا ما

يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن تطابق شكل المعلومة المحاسبية مع متطلبات متخذي القرارات المالية يساعد إلى حد كبير على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

المحور الثالث: الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية.

من خلال إجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الثالث والمتعلق بالخصائص النوعية السلوكية للمعلومة المحاسبية سجلنا في الجدول التالي إجابات أفراد العينة لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة الإحصائية.

الجدول رقم (21): نتائج عبارات المحور الثالث من الاستبيان.

العبارة	استجابة أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
الفقرة 15	17	30	6	2	0	4.13	0.747
	30.9%	54.5%	10.9%	3.6%	0%		
الفقرة 16	24	26	4	1	0	4.33	0.695
	43.6%	47.3%	7.3%	1.8%	% 0		
الفقرة 17	16	32	5	1	1	4.11	0.789
	29.1%	58.2%	9.1%	1.8%	1.8%		
المحور الأول	**المجموع**					**4.19**	**0.734**

من خلال الجدول رقم 21 نلاحظ:

- **الفقرة 15**: تسجيل الأحداث الاقتصادية في وقت حدوثها يساعد في عملية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 15 يساوي **4.13**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.747**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن تسجيل الأحداث الاقتصادية في وقت حدوثها يساهم في عملية التحليل المالي للمؤسسة.

- **الفقرة 16**: توفير قنوات اتصال جيدة بين مختلف المصالح في المؤسسة يسهل في عملية التشخيص المالي للمؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 16 يساوي **4.33**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.695**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون بشدة بأن توفير قناة اتصال جيدة بين مختلف المصالح في المؤسسة يسهل في عملية التشخيص المالي.

- **الفقرة 17**: موضوعية القائم على إعداد القوائم المالية تساهم بشكل فعَّال ومباشر في تشخيص المالي للمؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 17 يساوي **4.11**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.789**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن موضوعية القائم على إعداد القوائم المالية تساهم بشكل فعّال ومباشر في عملية التشخيص المالي للمؤسسة.

المحور الرابع: التشخيص المالي للمؤسسة.

من خلال إجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الرابع والمتعلق التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية سجلنا في الجدول التالي إجابات أفراد العينة لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة الإحصائية.

الجدول رقم (22): نتائج عبارات المحور الرابع من الاستبيان.

العبارة	استجابة أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
الفقرة 18	12	40	3	0	0	4.16	0.501
	21.8%	72.7%	5.5%	0%	0%		
الفقرة 19	20	27	6	2	0	4.18	0.772
	36.4%	49.1%	10.9%	3.6%	% 0		
الفقرة 20	12	34	6	3	0	4.00	0.745
	21.8%	61.8%	10.9%	5.5%	% 0		
الفقرة 21	14	29	10	2	0	4.00	0.770
	25.5%	52.7%	18.2%	3.6%	% 0		
الفقرة 22	23	27	4	1	0	4.31	0.690
	41.8%	49.1%	7.3%	1.8%	% 0		
الفقرة 23	20	30	4	1	0	4.25	0.673
	36.4%	54.5%	7.3%	1.8%	% 0		
المحور الأول	**المجموع**					**4.15**	**0.458**

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ:

- **الفقرة 18**: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة بوضعها الحالي تعطي المحلل المالي القدرة على تقييم المركز المالي للمؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 18 يساوي **4.16**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.501**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن القوائم المالية المعدّة من طرف المؤسسة بوضعها الحالي تعطي المحلل المالي القدرة على تقييم المركز المالي للمؤسسة.

- **الفقرة 19**: عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الحيطة والحذر يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 19 يساوي **4.18**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.772**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الحيطة والحذر يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

- **الفقر 20**: عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الشمولية يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 20 يساوي **4.00**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.745**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الشمولية يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.

- **الفقرة 21**: عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الثبات يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 21 يساوي **4.00**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.770**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الثبات يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.

- **الفقرة 22**: حذف وعرض المعلومة المحاسبية بالطريقة الخطأ يؤثر سلبا على عملية التحليل المالي في المؤسسة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 22 يساوي **4.31**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.690**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أن حذف وعرض المعلومة المحاسبية بالطريقة الخطأ يؤثر سلبا على عملية التحليل المالي في المؤسسة.

- **الفقرة 23**: يجب أن تكون القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي للمؤسسة معبرة تعبيرا كافيا عما تحمله هذه القوائم. (صدق العمليات والأحداث المالية الصادرة في القوائم المالية)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة 23 يساوي **4.25**، وهو أكبر من الحد المتوسط المحايد (3) وحسب سلم لكرت الخماسي فان اتجاهات بعد أفراد العينة بموافق والموافقة بشدة، بانحراف معياري **0.673**، وهذا ما يدّل على جل أفراد العينة موافقون على أنه يجب أن تكون القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي للمؤسسة معبرة تعبيرا كافيا عما تحمله هذه القوائم. (صدق العمليات والأحداث المالية الصادرة في القوائم المالية).

المطلب الرابع: اختبار وتحليل الفرضيات.

الفرضية الأولى: هناك علاقة ايجابية بين مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية) و عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

تنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الصفرية H0**: لا توجد علاقة بين مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها وعملية التشخيص المالي للمؤسسة.
- **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة بين مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها وعملية التشخيص المالي للمؤسسة.

الجدول (23): تحليل الانحدار الخطي البسيط لمدى وعي المؤسسات الاقتصادية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها على التشخيص المالي للمؤسسة.

المتغيرات المستقلة	التشخيص المالي معامل الارتباط R	معامل التحديد R- deux	درجة الحرية ddl	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig
مدى وعي المؤسسات بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها	0.512	0.262	1	0.512	0.000
			53		
			54		

- من الجدول **23** نلاحظ أن معامل الارتباط قدّر ب **0.512** مما يدل على وجود ارتباط متوسط موجب وأن هناك علاقة موجبة بين مدى وعي وإدراك المؤسسات بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها والتشخيص المالي للمؤسسة، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية **0.000** وأقل من **0.05** ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى وعي المؤسسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الجدول(24): اختبار جودة النموذج

المتغيرات المستقلة	اختبار جودة النموذج F-test	اختبار التأثير T-test	النموذج
مدى وعي المؤسسات بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها	18.842	3.571	Y= 1,879+0.548X

من خلال الجدول 24 نلاحظ F= 18.842 وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وهي تدّل جودة نموذج العلاقة بين مدى وعي المؤسسات بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، قيمة (R deux =0.262) وهي تشير إلى أن مدى وعي المؤسسات بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها يمثل ما قيمته 26.20 % من عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية وما تبقى فهو يمثل عوامل أخرى إضافة للأخطاء العشوائية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

يمكن من خلالها صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الصفرية H0**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- **الفرضية البديلة H1**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الجدول (25): تحليل الانحدار الخطي البسيط لعلاقة الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية بالتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المتغيرات المستقلة	التشخيص المالي معامل الارتباط R	معامل التحديد R- deux	درجة الحرية ddl	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig
الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية	0.664	0.442	1 53 54	0.664	0.000

- من الجدول **25** نلاحظ أن معامل الارتباط قدّر ب **0.664** مما يدل على وجود ارتباط قوي موجب وأن هناك علاقة موجبة بين خصائص المعلومة المحاسبية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية ، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية **0.000** و هي أقل من **0.05** ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية والخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الجدول(26): اختبار جودة النموذج

المتغيرات المستقلة	اختبار جودة النموذج F-test	اختبار التأثير T-test	النموذج
الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية	41.902	3.544	Y= 1,475 +0.635X

من خلال الجدول 26 نلاحظ F=41.902 وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وهي تدّل جودة نموذج العلاقة بين الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، قيمة (R deux =442) وهي تشير إلى أن الخصائص النوعية الأساسية والخصائص الثانوية للمعلومة المحاسبية تمثل ما قيمته 44.2 % من عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية وما تبقى فهو يمثل عوامل أخرى إضافة للأخطاء العشوائية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

تنبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الصفرية H0**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- **الفرضية البديلة H1** : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الجدول (27): تحليل الانحدار الخطي البسيط لعلاقة الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية بالتشخيص المالي للمؤسسة.

المتغيرات المستقلة	التشخيص المالي معامل الارتباط R	معامل التحديد R- deux	درجة الحرية ddl	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig
الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية	0.491	0.249	1	0.499	0.000
			53		
			54		

من الجدول **27** نلاحظ أن معامل الارتباط قدّر ب **0.491** مما يدل على وجود ارتباط متوسط موجب وأن هناك علاقة موجبة بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية والتشخيص المالي للمؤسسة، حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية **0.000** وأقل من **0.05** ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي

مفادها أنه يوجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الجدول(28): اختبار جودة النموذج

المتغيرات المستقلة	اختبار جودة النموذج F-test	اختبار التأثير T-test	النموذج
الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية	17.584	4.193	Y= 2.295+0.443X

من خلال الجدول 28 نلاحظ F= 17.584 وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وهي تدّل جودة نموذج العلاقة بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، قيمة (R deux =0.249) وهي تشير إلى أن الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية تمثل ما قيمته 24.9% من عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية وما تبقى فهو يمثل عوامل أخرى إضافة للأخطاء العشوائية.

خلاصة الفصل الثالث:

الفصل التطبيقي هو الجانب المكمل والمبرهن الداعم للفصل النظري الذي يتمكن الباحث من خلاله عرض مختلف النتائج المتوصل إليها حيث تم أخذ عينة إحصائية حجمها 55 مفردة من مجتمع إحصائي متمثل في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سعيدة حيث توصلنا قبول فرضيات الدراسة وكانت النتائج كمايلي:

- هناك علاقة ايجابية بين مدى وعي المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها المحاسبية وعملية التشخيص المالي لها بمعامل ارتباط قدره 0.512.
- يوجد أثر إيجابي وعلاقة قوية بين خصائص المعلومة المحاسبية الأساسية والثانوية المعززة وبين التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية بمعامل ارتباط قدره 0.664
- هناك علاقة موجبة بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية وعملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية بمعامل ارتباط قدره 0.491.

الخاتمة العامة

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تؤديه جودة المعلومة المحاسبية في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتوفر الجودة في مخرجات نظم المعلومات المحاسبي لابد أن تتوفر على تلك الخصائص النوعية الأساسية المتمثلة أساسا في الملائمة والتعبير الصادق للأحداث الاقتصادية التي تمثلها،ناهيك عن الخصائص الثانوية كقابلية المقارنة وامكانية التحقق والحصول على المعلومة في الوقت المناسب حتى يتسنى لمستعمليها الاعتماد عليها في عملية التحليل واستخلاص النتائج ثم اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

حيث تم تحليل العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة وفق ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي الذي خصص للتطرق إلى واقع دور جودة المعلومة المحاسبية في التشخيص المالي لعدة مؤسسات اقتصادية الكائن مقرها بولاية سعيدة، تضمّن مبحثين الأول تناولنا من خلاله تقديم الدراسة التطبيقية والمبحث الثاني خصص عرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها .

فيما يخص منهجية العمل التطبيقي فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لما يتوافق و متطلبات البحث، حيث بلغ حجم العين الإحصائية 55 مفردة متمثلة في موظفي المصالح المالية والمحاسبة لمختلف المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة واستعمال الاستبيان كأداة لجمع البيانات والذي صمم ليعكس نموذج الدراسة ومعالجة بياناته باستخدام برنامج SPSS نسخة 22 لإجراء المعالجة الإحصائية.

ولقد تمّ إلى التوصل إلى النتائج التالية: التي نتمكن من خلالها القول أنّ جودة المعلومة المحاسبية لها دور فعّال في التوصل إلى نتائج لها مصداقية عالية في التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مالية رشيدة سواء كانت قريبة المدى أو قرارات تتعلق بالاستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية حيث:

1. إن المعلومة المحاسبية يزداد الاعتماد عليها كلما امتازت بالجودة.
2. يقصد بالجودة أن تتمتع المعلومة المحاسبية بمختلف معايير الجودة التي خصتها معايير المحاسبة الدولية المتمثلة أساسا في الخصائص النوعية الأساسية والخصائص النوعية الثانوية.
3. كلما تمتع القائم بإعداد المعلومة المحاسبية بالمؤهلات العلمية اللازمة في مجال المحاسبة كلما كان لها مستوى عال من الجودة.

4. كلما توفرت المعلومة المحاسبية على الخصائص السلوكية كقنوات اتصال فعّالة بين مختلف المصالح في المؤسسة الاقتصادية كلما تمتعت المعلومة بالدقة والجودة وكان لها أثر ايجابي في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

5. كلما كانت المعلومة المحاسبية ملائمة كلما كان لها دورا فعّالا عملية التشخيص المالي للمؤسسة.

6. من خلال نتائج تحليل الاستبيان يتبين أنه هناك علاقة قوية موجبة بين الخصائص النوعية الأساسية والخصائص النوعية المعززة وبين عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

7. كلما اهتمت المؤسسة بتحقيق الجودة في مخرجاتها المحاسبية كلما زاد مستوى جودتها وبالتالي تؤثر إيجابا في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

القوانين و المراسيم:

1. النقطة 1.230 من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 260يوليو 2008 ،الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 290مارس 2009.

الكتب:

باللغة العربية:

1. محمد بوتين،**المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، بدون طبعة، Page Bleue Internationale،الجزائر،2015.
2. لعياشي نور الدين،**المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، بدون طبعة، دار بهاء للنشروالتوزيع ،الجزائر،2018.
3. أيمن الشنطي،عصام النداف،عامر شقر، تحليل وتصميم نظم المعلومات،،الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2010.
4. نواف محمد عباس الرمّاحي، **تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. نواف محمد عباس الرمّاحي،**تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2009.
6. فايز جمعة صالح نجار،**نظم المعلومات الإدارية**، بدون طبعة،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005.
7. هلال حسين مصطفى،**نظم المعلومات المحاسبية بين الواقع والمأمول**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،السعودية، دار المنظومة، تاريخ الإصدار2006.
8. عطا الله أحمد الحسبان،**نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2013،ص30.

9. أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي **نظم المعلومات المحاسبية** دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
10. علي عبد العزيز السيد وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي**، بدون طبعة، جامعة القاهرة.
11. شريف كامل شاهين،**نظم المعلومات الإدارية**، بدون طبعة ، دار المريح للنشر، القاهرة ، 1994.
12. علي عبد العزيز السيد وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي**، بدون طبعة، بدون دار النشر، جامعة القاهرة.
13. أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.
14. إلياس بن ساسي، يوسف قوريشي، ذهبية بن عبد الرحمان،**التسيير المالي الادارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
15. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2017.
16. شعيب شنوف،**التحليل المالي الحديث وفقا لمعايير الإبلاغ المالي IFRS**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن،2012.
17. بديسي فهيمة،**المحاسبة التحليلية**،بدون طبعة،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة الجزائر،2013.
18. مليكاوي مولود،**الإستراتيجية والتسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2018.
19. مليكاوي مولود، **الإستراتيجية والتسيير المالي**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2018.
20. يوسف بومدين،فاتح ساحل، **تيسير التسيير المالي للمؤسسة**،الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2016.
21. حسياني عبد الحميد، صالحي بوعلام،**الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013.

22. حمزة محمود الزبيدي،**التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**،بدون طبعة،مؤسسة الوراق،عمان،2000.

المذكرات والرسائل:

1. منذر يحي الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، رسالة ماجيستر،الجامعة الإسلامية،غزّة، 2009.

المقالات و المجلات:

1. سناء ستار أحمد، عدنان طه كرفوع، ليث شاكر محسن، **تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة على فاعلية المعلومات**، مجلّة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة العراق، العدد 170، 2016.
2. المدرس حسين جميل غافل البديري،**أثر جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،الكوفة العراق،العدد الأول،2017.
3. قربة معمر،دور التشخيص الاقتصادي والمالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، العدد الأول، جانفي 2013.

المواقع الالكترونية:

1. المحاسب الأول،**الأهمية النسبية والمراجعة**، تاريخ التصفح 16 مارس 2020،
https://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html

باللغة الأجنبية:

1. K.Chiha , **Gestion et Stratégie Financier**, Edition houma, 3eme Edition,Alger,2010.
2. Béatrice et Francis Grandquillot, l'essentiel de l'analyse financière, Gualino,14e édition,2016-2017.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

تحية عطرة وبعد:

في إطار التحضير لإتمام مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر اختصاص **محاسبة وتدقيق** يسعدني أن أضع بين أيديكم استبانة البحث والخاصة بموضوع عنوانه: **دور جودة المعلومة المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية**، الذي يهدف إلى تبيان مساهمة جودة المعلومة المحاسبية في إبراز الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وكذا معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال التشخيص المالي لها و نظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال فإننا نأمل منكم التكرم للإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، لاستخدامها في البحث العلمي حيث صحة نتائجها تعتمد بقدر كبير على مدى دقة إجابتكم وموضوعية رأيكم.

هذا ويتقدم الباحث بشكركم سلفا على حسن تعاونكم معه، وتخصيص جزء من وقتكم للإجابة على قائمة الاستبانة.

في الأخير تفضلوا بقبول احتراماتي الخالصة .

الطالب:

سعيدي بن عومر

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

أولا: الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة:

الجنس	ذكـر	أنثى

الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	من 25 إلى 35 سنة	من 36 إلى 45 سنة	أكثر من 45 سنة

المؤهل العلمي	شهادة مهنية	ليسانس	ماستر	دراسات عليا

التخصص العلمي	محاسبة	مالية	علوم اقتصادية	علوم التسيير	أخرى

الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	من 6 إلى 15 سنة	من 16 إلى 25 سنة	أكثر من 25 سنة

المنصب الذي تشغله	مدير تنفيذي	رقيس قسم	محاسب	محلل مالي	أخرى

الجزء الثاني: بيانات حول متغيرات الدراسة

المحـــــــــــــور						
الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
I. جودة المعلومة المحاسبية						
المحور الأول: مدى وعي المؤسسة بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية)						
1	تعمل المؤسسة على تطبيق نظام معلومات محاسبي سليم يساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.					
2	سلامة معالجة البيانات وعرض المعلومات يؤديان إلى جودة المعلومة المحاسبية					
3	تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية عدم التحيز.					
4	تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية صدق التعبير .					
5	تعمل المؤسسة على توفير عناصر الثقة في المعلومة المحاسبية بما يضمن مراعاة خاصية قابلية التحقيق.					
6	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي SCF.					

7	تعمل المؤسسة على توفير معايير جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير معلومة تمتاز بالدقة .					
المحور الثاني: الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية						
8	تساعد بشكل كبير ملاءمة المعلومة المحاسبية لتوفرها على القيمة التنبؤية إحداث الفرق في اتخاذ القرارات المالية .					
9	يساعد صدق تعبير المعلومة المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تمثلها في عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية					
10	قابلية مقارنة المعلومة المحاسبية يساعد بشكل كبير في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.					
11	تساهم قابلية فهم المعلومة المحاسبية بشكل كبير في إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة.					
12	تساهم ملاءمة المعلومة المحاسبية مع القرارات المالية المتخذة في إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة.					
13	الحصول على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.					
14	تطَابق شكل المعلومة مع متطلبات متخذي القرارات المالية يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.					

المحور الثالث: الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية						
15	تسجيل الأحداث الاقتصادية في وقت حدوثها يساعد في عملية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.					
16	توفير قنوات اتصال جيدة بين مختلف المصالح في المؤسسة يسهل في عملية التشخيص المالي للمؤسسة.					
17	موضوعية القائم على إعداد القوائم المالية تساهم بشكل فعَّال ومباشر في تشخيص المالي للمؤسسة.					

II. التشخيص المالي						
المحور الرابع: التشخيص المالي للمؤسسة						
18	القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة بوضعها الحالي تعطي المحلل المالي القدرة على تقييم المركز المالي للمؤسسة.					
19	عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الحيطة والحذر يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.					
20	عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الشمولية يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.					
21	عرض القوائم المالية وفقا لمبدأ الثبات يساعد على تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة.					

22	حذف وعرض المعلومة المحاسبية بالطريقة الخطأ يؤثر سلبا على عملية التحليل المالي في المؤسسة.					
23	يجب أن تكون القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي للمؤسسة معبرة تعبيرا كافيا عما تحمله هذه القوائم. (صدق العمليات والأحداث المالية الصادرة في القوائم المالية)					

الاقتراحات والتوصيات التي يمكن تقديمها.

.....

.....

.....

.....

.....

الإشكالية :

كيف تؤثر جودة المعلومة المحاسبية على نتائج التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ايجابية بين مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها (المعلومة المحاسبية) و عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.
2. توجد علاقة بين الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية (المعززة) للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.
3. هناك علاقة بين الخصائص السلوكية للمعلومة المحاسبية و التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها لتصميم الاستبيان

1. أثر جودة المعلومة المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات رسالة دكتوراه من إعداد عبد الباسط مداح 2018/2017.
2. أثر جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية .